

## القسم الخامس

### السودان بعد مجلس الأمن

وإذا أخفق مجلس الأمن في إصدار توصية في شأن النزاع المصري الانجليزي ، قرر رئيس المجلس الاحتفاظ بالنزاع في جدول أعمال المجلس ، فساله مندوب المملكة المتحدة هل ذلك رأيه الخالص أو هو رأى المجلس ؟ فأجاب الرئيس بأن النزاع يعد باقياً في جدول الأعمال إلا إذا قرر مجلس الأمن غير ذلك ، وما دام المجلس لم يتخذ هذا القرار فإن النزاع المصري الانجليزي يستمر مدرجاً في جدول أعمال المجلس .

#### (١) برقية نائب الحاكم العام للسودان

إلى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧

في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ أرسل الحاكم العام للسودان بالنيابة البرقية الثالثة لرئيس مجلس وزراء مصر بالنيابة :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة بالقاهرة

هوجه إلى حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

وحضرة صاحب السعادة الوزير المفوض لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بالقاهرة .

سأصدر إعلاناً هذا الصباح نصه كالاتي :

انتهت مباحثات مجلس الأمن في النزاع المصري الانجليزي إلى مازق ، وسواء استؤنفت المباحثات أو المفاوضات في تاريخ قريب أم لا ، فإن واجب حكومة السودان والسودانيين بين واضح . فالحكومة مصممة على أن تعجل بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذي متبعة بدقة بتوصيات مؤتمر إدارة السودان . ولن تسمح بأى تدخل في سياستها العامة الخاصة بالسودنة والتقدم الاقتصادي .

وستضمن المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام باتخاذ إجراءات شديدة ضد من يريد أن يخل بالأمن والعلمانية أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة .

وإني على ثقة من صدق معاونة جميع ذوى النفوذ والسلطة في جميع أنحاء البلاد في مجهودي هذا .

وعلى السودانيين أن يعملوا في هدوء وإيمان على تحسين أحوال بلادهم وافضين أن تضاهم الإشاعات الكاذبة من غرضهم ، وأن يعملوا على تنمية وتقوية النظم الحالية لإقامة حكومة ديمقراطية عملية ، والمعاونة في إنشاء هيئات دستورية جديدة ، أرجو وأعتقد أن تجد فيها مختلف الآراء متنفسا مشروعا للتعبير عن آرائهم ويوجد فيها كل نوع من النبوغ والمقدرة فرصة للعمل .

لقد أظهر السودانيون في سنة ١٩٤٠ اطمئنانا وعزما أذاع صيغتهم إلى أبعد من حدود السودان ، وإني أومن إيمانا شديدا أن الثبات الغريزي في الخلق السوداني سيمكن السودان من التقدم في المشروعات الإنشائية التي يود الجميع أن تثمر في العاجل القريب .

الحاكم العام

## ٢ - رد الحكومة المصرية على برقية الحاكم العام بالنيابة

في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦

حضرة صاحب السعادة حاكم عام السودان بالنيابة

كنا قد تلقينا من حكومة السودان كتابا مؤرخا ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ تحيط به الحكومة المصرية علما بالتقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان. وقد تضمن توصيات المؤتمر بشأن إشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية في السودان وقد جاء في الكتابات المذكور: أن هذه التوصيات هي محل نظر حكومة السودان في الوقت الحاضر، وأنه إذا انتقل الأمر إلى مرحلة إعداد مشروع قانون يتضمن الأخذ بمثل هذه الاقتراحات فإنه سيراعى ضرورة عرضه على كل من الحكومتين المصرية والبريطانية للحصول على موافقتهما على ذلك.

وقد أجبنا على هذا الكتاب في ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ نلاحظ أنه قد استرعى نظرنا ما جاء بدعاية التقرير السالف الذكر من أنه طالب إلى أحزاب في السودان وإلى مؤتمر الخريجين العام أن يتدبوا ممثلين عنهم ولكنهم لم يجيبوا الطلب. وذكرنا أن الحكومة المصرية مع تمسكها بتخفظاتها التي أبانتها إلى حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بالنظام الإداري القائم صراحة الرغبة في أن يتمتع السودانيون بأكبر قسط ممكن في الحكومة المركزية في السودان وأنا قد أحلنا تقرير المؤتمر إلى الجهات المختصة لدراسته، وختمنا الرد بالإشارة إلى أنه من المفهوم بعد أن تم حكومة السودان دراسة هذه التوصيات أن توافي الحكومة المصرية برأيها فيما تضمنته وذلك للحصول على موافقتنا على ما يمكن تقريره في هذا الشأن.

ثم ورد من حكومة السودان كتاب مؤرخ ٣ يوليو سنة ١٩٤٧ يفيد أن المجلس الاستشاري قد أقر توصيات المؤتمر بوجه عام، وأن مجلس الحاكم العام سينظر قريبا في هذه التوصيات وأن التشريعات اللازمة لتنفيذها ستعرض عند إنجازها على الحكومتين المصرية والبريطانية للوفاق عليها.

ووقف الأمر عند هذا الحد ولم يصل لنا من حكومة السودان ما يفيد أنها انتقلت إلى مرحلة الأخذ بتوصيات المؤتمر حتى قادرنا مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لعرض النزاع المصري الإنجليزي على مجلس الأمن

وفي أثناء تغيبنا في الولايات المتحدة الأمريكية أرسل سعادة حاكم عام السودان في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ كتابا لحضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة جاء فيه « إن مقترحات المؤتمر قد بحثها المجلس الاستشاري لشمال السودان ووافق عليها في دورته السابعة التي عقدت في مايو سنة ١٩٤٧ ، وأحيلت إلى مجلس الحاكم العام في التاسع والعشرين من يوليو » ، وقد أرفقت صورة من قرارات هذا المجلس يستخلص منها أن المجلس قد وافق من حيث المبدأ على المقترحات الرئيسية للمؤتمر وقرر عرضها على الحكومتين المصرية والبريطانية للنظر فيها من ناحية المبدأ .

وبديهي أنه لم يكن من المستطاع القيام بدراسة هذه المقترحات حتى أعود إلى مصر ويعود الخبراء اللذين كانوا معي .

وفي ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ أبرق الحاكم العام للسودان بالنيابة إلى حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة يقول إنه يصدر بياناً يعلن فيه أنه سيمتاع سياسته في السودان وأنه سيكفل المحافظة على الأمن العام والقانون والنظام . وقد أشار هذا البيان بصفة خاصة إلى « أن الحكومة مصممة على أن تهجئ بأسرع ما يمكن بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية الجديدة والمجلس التنفيذي متبعة بدقة توصيات مؤتمر إدارة السودان ، وأن تسمح بأى تدخل في سياستها العامة المتعلقة بالسودنة والتقدم الاقتصادي » .

ومما يؤسف له أن نصوص هذا البيان صيغت على نحو يمكن أن تفسر به في مصر وفي الخارج على أنها عمل يرمى إلى الحد من حق الحكومة الملكية المصرية وسلطانها ، وخاصة أن هذا البيان قد صدر بعد يومين من وقف المناقشة في النزاع المصري الانجليزي أمام مجلس الأمن .

ولاشك عندي أن ذلك لم يكن ما قصد إليه الحاكم العام للسودان ، وخاصة بعد أن أكدت حكومة السودان مرارا في كتبها المؤرخة ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٧ و ٣ يوليو سنة ١٩٤٧ و ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ أنها ان تصدر تشريعات لتنفيذ توصيات المؤتمر قبل الحصول على موافقة الحكومة الملكية المصرية .

وتعلمون سعادتكم تمام العلم موقف الحكومة الملكية المصرية من نظام الحكم في السودان وقد حددت هذا الموقف تحديدا واضحا وأكّده في مجلس الأمن .

وحق ولو جاز التسليم بنظام الحكم القائم في السودان فمن البين أن الإصلاحات الدستورية لا تدخل في اختصاص الحاكم العام .

والنظام القائم لا يسمح بإجراء مثل هذه الاصلاحات دون مشاركة الحكومة المصرية بل إن لها في هذا الأمر خاصة حق المبادرة .

على أن الاصلاحات المقترحة قد وضعها مؤتمر إدارة السودان الذي لا يشمل إلا على أعضاء من البريطانيين والسودانيين ، وليس بينهم مصري واحد . وهذه هي الحال في الهيئات الأخرى التي قدمت إليها توصيات المؤتمر .

ومع ذلك ... كما بينت في كتابي بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٧ — فإن الحكومة الملكية المصرية قد جعلت نصب عينها أن تمكن للسودانيين في أن يماهموا بأكثر قسط في حكومة السودان .

وعلى الرغم من أن الخطة التي اتبعت في هذه المناسبة بشأن الاصلاحات التي تتصل بنظام الحكم في السودان كانت تتعارض مع حقوق الحكومة الملكية المصرية . فإن هذه الحكومة قد أحلت محل الاعتبار مقترحات قد يكون من شأنها أن تحقق إلى حد الهدف الذي ترمى إليه .

وهذه المقترحات هي الآن موضع الدراسة ؛ ولكن نظرا لما لها من الأهمية العظمى ؛ فن الواضح أن دراستها تتطلب بعض الوقت ؛ وبخاصة أن الحكومة الملكية المصرية في هذا الشأن ليس لها فحسب الحق في الموافقة على هذه المقترحات أو في رفضها بل وأن لها أيضا حق المبادرة .

وتفضلوا سعادتم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧

رئيس مجلس الوزراء

(محمود فهمي النقراشي)

### ٣ - مباحثات سنة ١٩٤٨

( نخشة - كامبل )

[ ٩ مايو سنة ١٩٤٨ - ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ]

عرضت حكومة السودان على الحكومة المصرية وعلى الحكومة البريطانية توصيات لمؤتمر إدارة السودان يقصد بها إشراك السودانين في الحكومة المركزية وهذه التوصيات ترمي إلى التدرج بالسودانيين في طريق الحكم الذاتي . وقد ناقشت الحكومة المصرية توصيات المؤتمر وطلبت إدخال تعديلات عليها تكفل لمصر أن تضطلع بإشرافها على تدريب السودانين على هذا الحكم وذكرت الحكومة المصرية أنها لن تقبل هذه التوصيات إلا إذا تضمن مشروع القانون الذي تعده حكومة السودان هذه التعديلات .

واقدمت توخت الحكومة المصرية ألا تفوت على السودانين أية فرصة للسير في طريق الحكم الذاتي وقالت في الكتاب الذي أرسلته للحكومة البريطانية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ :  
« ولما كانت الحكومة الملكية المصرية صادقة الرغبة كما أكدنا ذلك في كثير من المناسبات في أن تمكن للسودانيين من حكم أنفسهم وهي لا تريد أن تفوتهم أية فرصة يتمكنون فيها من الاشتراك بأوسع قسط في حكومتهم ... على أن يكون هذا النظام خاليا من العيوب التي أشرنا إليها في المذكرة المرافقة ، ومستكملا للشرائط التي طلبناها في هذه المذكرة » .

كما توخت الحكومة المصرية أن تظهر لجميع السودانين نواياها الحقيقية نحوهم ورغبتها الحالية في أن يتمتعوا بالحكم الذاتي . وهذا ما ذكرته في صراحة تامة في خطابها للحكومة البريطانية الذي سبقته الإشارة إليه ، إذ قالت : « وعلى الرغم من أن النزاع بين مصر وبريطانيا لا يزال معلقا ، ترى الحكومة واجبا عليها - مع تمسكها التام بموقفها الذي حددته تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن - أن تقبل الاشتراك مؤقتا في وضع نظام يهد للسودانيين طريق الحكم الذاتي ... وذلك حتى لا يكون تأخر البت في النزاع القائم ما بين مصر وبريطانيا سببا في تأخير السودانين أية فترة من الزمن عن السير في طريق الحكم الذاتي » .

ولقد صاغت حكومة السودان هذه التوصيات في شكل مشروع قانون وطلبت إلى الحكومتين المصرية والبريطانية موافقتهما على هذا المشروع باعتبار أنه يتطلب هذه الموافقة .

فما أرسلت حكومة السودان هذا المشروع إلى الحكومة المصرية رأت أنه لا يتضمن التعديلات التي اقترحتها .

لقد شككت لجنة ثنائية من حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية ومن سير روالد كامبل السفير البريطاني لينظرا معا هذا المشروع وليرفعا توصياتهما في شأنه لحكومتيهما .

واتفق الممثلان المصري والبريطاني على أن ما يدور بينهما لا يتناول بحث قضية السودان ولا مصيره ولن يتناول البحث إلا الإصلاحات الإدارية والتشريعية .

ولما كان المقصود من هذا النظام أن يكون نظاما مؤقتا يمكن في ظله السودانيون من التدرج في حكم أنفسهم لأن يكون نظاما ثنائيا قد يؤول على أنه اتفاق بين مصر وبريطانيا لحكم السودان أطول مدة ممكنة ، ولما كان تقدير الحكومة المصرية أن ثلاث سنوات هي مدة كافية لبلوغ هذا الغرض ولما كان تقدير الحكومة البريطانية أن النظام المقترح للسودان يقدر له أن يدوم مدة أقرب إلى خمس وعشرين سنة منها إلى ثلاث سنوات فقد اتفق على أن يكون للجنة الدائمة النظر بعد انقضاء السنوات الثلاث فيما إذا كان السودانيون يسمون الحكم الذاتي .

### ( اللجنة الدائمة )

كان من بين المقترحات التي تناوّلها البحث لإنشاء لجنة مصرية إنجليزية سودانية دائمة للإشراف على تقدم السودانيون نحو الحكم الذاتي على ألا يكون السودانيون في هذه اللجنة من أول الأمر على قدم المساواة مع المصريين والبريطانيين فيها ولكن ينبغي أن يكون تمثيلهم على قدم المساواة تدريجيا كلما ثبتت وتأسست نظمهم واستكمل الوزراء السودانيون سلطتهم الكاملة وكان المقترح أن يكون من عمل هذه اللجنة أن تقدم توصيات عن برنامج الوصول للحكم الكامل وأن ترقب سيره وتقدمه .

ولقد بحث الممثل المصري هذا الموضوع مع الممثل البريطاني وبين له نظام تأليفها واختصاصاتها وطريقة عملها فقدم الممثل البريطاني بعد ذلك الاقتراح الآتي :

( لجنة الرقابة الثلاثية )

ع إذا وافقت الحكومة المصرية على مشروع القانون وأصبح من الممكن بذلك إقامة لجنة الرقابة الثلاثية فإن تأليفها واختصاصاتها وطريقة عملها قد تكون كالآتي على وجه التقريب:

( أ ) تتألف اللجنة من ممثل واحد لكل واحد من الحكومات الثلاث ( والفكرة في ذلك أن يكون الممثلون من أعظم الشخصيات وأقواها ) .

( ب ) تجتمع اللجنة دورة كل ستة أشهر على الأقل أو أكثر من ذلك إذا بدا لها ( وقد تجتمع على وجه الخصوص كلما أبدت إحدى الحكومات الثلاث رغبتها في ذلك ) .

( ج ) ووظيفة اللجنة هي أن تراقب تقدم السودانين نحو الحكم الذاتي الكامل وأن تتقدم من وقت لآخر بما ترى من توصيات إلى الحاكم العام أو حكومتى المملكة المتحدة ومصر . ( ولا تكون اللجنة بأى شكل حكومة عليا تهيمن على إدارة الحاكم العام وعليها أن تتحاشى أى مظهر من مظاهر التدخل في شؤونه وأداء واجباته وأى شيء قد يمس الاحترام الواجب له كرئيس لحكومة السودان ، وتوصيات اللجنة استشارية بحتة ) .

( د ) وتتلقى اللجنة سنويا من الحاكم العام بيانات إحصائية وغيرها ذات صبغة فنية فيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السودان ، ولهذا أن تطلب إليه من وقت لآخر أية بيانات أخرى عن مجريات الأحوال في السودان وعن إدارته .

( هـ ) وللجنة الحق في أن تبحث الأحوال في السودان على أن يقدم لها الحاكم العام جميع المساعدات لهذا الغرض .

( و ) ولها أيضا أن تتلقى من حكومتى المملكة المتحدة ومصر جميع المساعدات الممكنة ، سواء كانت في شكل بيانات أو خدمات يقوم بها الخبراء في المسائل التي تبحثها اللجنة .

( ز ) أن قرارات اللجنة فيما يتعلق بتكرار اجتماعاتها ( كما يوضح آنفا بالبند ب ) ومجدول أعمالها ومكان كل اجتماع لها وفيما يتعلق بالبيانات التي تطلب من

الحاكم العام ( كما هو موضح آنفا بالبند د ) أو من حكومتى المملكة المتحدة ومصر وعلى وجه العموم جميع القرارات المتعلقة بأداء أعمالها تحتاج إلى موافقة ممثل المملكة المتحدة والحكومة المصرية .

( ح ) تدفع الحكومات الثلاث مصروفات اللجنة بالتساوى بينها فيما عدا مكافأة كل من أعضاء اللجنة فإن الحكومة التى تتيهه هى التى تقوم بتقريرها ودفوعها له .

والمفروض أنه سيكون هنالك سيل مستمر من البيانات أمام اللجنة لبيحها الأعضاء بين الاجتماعات التى تظل مستمرة طبعاً طيلة الوقت الذى يقتضيه بحث الأعمال التى أمامها ، وسيكون فى مكنة اللجنة ، بالرجوع إلى بيانات الحكومات الثلاث وخبرتها فى التعليم والصحة العمومية والمالية والتطور الاقتصادى وشئون الحكومة المحلية والحكومة المركزية وغيرها ، أن تقوم بأداء أعمالها دون حاجة إلى هيئة موظفين كبيرة خاصة بها .

ولقد بحث الممثل المصرى هذه المقترحات وطلب إلى الممثل البريطانى أن يضيف إليها المسائل الآتية :

” تشكىل اللجنة الدائمة يكون بتبادل كتابين بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

١ - ممثلان لكل حكومة ويكون ممثلاً حكومة السودان سودانيين .

٢ - اجتماع اللجنة يكون كل ثلاثة أشهر على الأقل حيث أن هذه اللجنة لجنة دائمة ويكون الرئيس من المصريين والبريطانيين بالتناوب .

٣ - توصيات اللجنة ترسل جميعها إلى الحاكم العام أولاً ليرسلها مع تعليقاته إلى الحكومتين المصرية والبريطانية . ومع ذلك فاللجنة أن تتصل مباشرة بالحكومتين المصرية والبريطانية .

٤ - مهمة اللجنة أن ترقب تقدم السودانين نحو الحكم الذاتى وأن تدرس الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى السودان وترسم سياسة لبلوغ هذا الغرض وخاصة :

( أ ) إحلال السودانين تدريجياً فى الوظائف محل غير السودانين .

( ب ) إيضاد بعثات سودانية للخارج لهذا الغرض .

( ج ) نشر التعليم وتتمية الموارد الاقتصادية .

- (د) تنمية نظام المجالس البلدية والمجالس المحلية عموماً .
- (هـ) النظر بعد ثلاث سنوات فيما إذا كان السودانيون يمنحون الحكم الذاتي .
- (و) دراسة الحقوق الأساسية ( الحريات العامة ) والقوانين المتعاقبة بها .
- (ز) تقديم توصيات عن الموضوعات سالفه الذكر .
- هـ - توصيات اللجنة لا تحتاج لاتفاق أصوات الممثلين المصريين والبريطانيين وفيما عدا ذلك من المسائل الإجرائية فيترك أمر تنظيمها للجنة .
- ولقد قبل المنزل البريطاني جميع هذه المقترحات إلا أنه ذكر أن الحكومة البريطانية ترغب في أن تعدل الفقرة ( هـ ) إلى ما يأتي :
- “ النظر بعد ثلاث سنوات فيما هو مرغوب في اتخاذه من خطوات تالية في حكم السودانين أنفسهم “ .
- وبعد مناقشة الجانب المصري له في ذلك أرسل السفير البريطاني يوصي وزارة الخارجية البريطانية بقبول النص الآتي للفقرة هـ :
- “ النظر بعد ثلاث سنوات فيما هو الإجراء التالي الضروري أو المرغوب فيه في شأن الحكم الذاتي للسودانيين “ .

### ( لجنة الانتخاب )

تباحث الممثلان في شأنها ، ووعده الجانب البريطاني بتقديم مقترحات خاصة بتأليفها واختصاصها وطريقة قيامها بأعمالها .

### ( الديباجة )

صيغت الديباجة في المشروع الأصلي على الوجه الآتي :

قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية سنة ١٩٤٨

وهو قانون ينص على إنشاء مجلس تنفيذي وجمعية تشريعية وتخويلهما سلطات تنفيذية وتشريعية .

حيث أنه بموجب الاتفاقية المؤرخة في اليوم التاسع عشر من شهر يناير سنة ١٨٩٩ ، والمعروفة بين حكومة صاحبة الجلالة البريطانية للملكة فكتوريا وحكومة صاحب السمو المعظم خديوى مصر والمؤيدة بالمعاهدة المؤرخة في اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ والمعروفة بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك مصر ، قد قلد حاكم عام السودان الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان بكامل السلطات المنصوص عنها في الاتفاقية آنفة الذكر .

وحيث أنه بموجب قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠ قد أنشئ مجلس يسمى "مجلس الحاكم العام" ليساعد الحاكم العام في مباشرة سلطاته التنفيذية والتشريعية .

وحيث أنه بموجب قانون المجلس الاستشارى سنة ١٩٤٣ وبموجب أمر صادر بمقتضاه وهو "أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان سنة ١٩٤٣" قد أنشئ مجلس استشارى لشمال السودان لغرض تمكين الحاكم العام - فيما يتعلق بإدارة شمال السودان إدارة حسنة - من استشارة أشخاص لهم صفة تمثيلية ، وإيوض لأولئك الأشخاص أى اتجاه عام أو خاص سياسة حكومة السودان فيما يخص شمال السودان .

وحيث أنه لغرض إعداد أهالى السودان للحكم الذاتى الكامل فقد كان للحاكم العام في مجلسه الرغبة في إشراك السودانين في حكم السودان إشراكا أوسع نطاقا ، وذلك بإنشاء المجلس والجمعية المكونين بموجب هذا القانون وتحتويهما سلطة تنفيذية وتشريعية ، ولكن بدون مساس بمسئولية الحاكم العام النهائية للحكومتين المذكورتين بموجب الاتفاقية آنفة الذكر المؤرخة في اليوم التاسع عشر من شهر يناير سنة ١٨٩٩ لإدارة السودان إدارة حسنة .

قد سن حاكم عام السودان في مجلسه بموجب هذا ما يأتى

وقد اعترض الممثل المصرى على الإشارة فيها إلى وفاق سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبين أن الحكومة المصرية قد حددت موقفها تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن بالنسبة إلى نظام الحكم الحاضر في السودان ، فهى قد طلبت إنهاء هذا النظام ، وبيئت أن وفاق سنة ١٨٩٩ الذى يقوم عليه قد عقد في ظروف خاصة ولأغراض محددة ، وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الأغراض ، فوجب أن ينقضى وفاق سنة ١٨٩٩ ويتمى نظام الحكم المرتكز عليه وتتأكد لوادى النيل وحدته .

ولاحظ أن الحكومة البريطانية من جانبها في كتابها المؤرخ ١٥ يناير ردت على ذلك بقولها "يكفيني أن أقول إن رأى حكومة جلالة الملك بالنسبة لاستمرار قيام الحكم الثنائي معروف أيضا وقد توضح أمام مجلس الأمن".

وذكر أن الحكومة المصرية لم تشر في مرسوم تعيين الحاكم العام إلى وفاق سنة ١٨٩٩ احتفاظا منها بموقفها سالف الذكر . وطلب لهذه الأسباب حذف الفقرة الأولى من مشروع الديباجة .

إلا أن الممثل البريطاني بعد أخذ رأى حكومته ورأى الحاكم العام طلب إبقاء هذه الفقرة لأن الحكومة البريطانية تظل تتمسك بوافق سنة ١٨٩٩ المصدق عليه في معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن الحاكم العام لا يمكنه بحال من الأحوال أن يوافق على إلغاء هذه الوثيقة باعتبارها الأساس الذى يقوم عليه النظام فى السودان وقال إن السودانين يسوءهم أن ينهار هذا الوفاق فينهار كل نظام إدارة السودان وأشار إلى أن عدم ذكره دليل على عدم قيامه .

وانتهى الحديث بين الجانبين فى هذا الشأن على عدم ذكر وفاق سنة ١٨٩٩ فى الديباجة أو فى غيرها من مواد المشروع . واتفق على أن تتبادل الحكومتان المصرية والبريطانية فى ذلك كتابين أحدهما تحتفظ فيه الحكومة الملكية المصرية بموقفها الذى حددته تحديدا واضحا أمام مجلس الأمن بالنسبة إلى نظام الحكم الحاضر فى السودان ، فهى قد طلبت إنهاء هذا النظام ، وبينت أن وفاق سنة ١٨٩٩ الذى يقوم عليه قد عقد فى ظروف خاصة ولأغراض محدودة ، وقد زالت هذه الظروف واستنفدت هذه الأغراض . فوجب أن ينقضى وفاق سنة ١٨٩٩ وينتهى نظام الحكم المرتكز عليه وتتأكد لوادى النيل وحدته . وأمر تحتفظ فيه الحكومة البريطانية بأن رأيها بالنسبة لاستمرار قيام اتفاق سنة ١٨٩٩ معروف أيضا وقد توضح أمام مجلس الأمن .

وبقيت الفقرتان الثانية والثالثة من المشروع اللتان تشيران إلى مجلس الحاكم العام فى سنة ١٩١٠ والمجلس الاستشارى فى سنة ١٩٤٣ .

ولاحظ الممثل المصرى أن الفقرة الرابعة من مشروع الديباجة تنسب الرغبة فى إشراك السودانين بشكل أوسع فى الإدارة السودانية إلى الحاكم العام . ورأى أن ينسب ذلك إلى السودانين أنفسهم وإلى الحكومتين المصرية والبريطانية .

كما لاحظ الجانب المصري على الفقرة الخامسة من المشروع أنه يؤخذ منها أن للحاكم العام في مجاسه بمقتضى ماخول من سلطات في وفاق سنة ١٨٩٩ أن يسن النظام المقترح من غير موافقة الحكومتين، وبين للمثل البريطاني أن الحاكم العام لا يملك ذلك وأن وفاق سنة ١٨٩٩ لا يسمح له بالقيام بأى عمل فيه مساس بالنظام الإدارى والقانونى للسودان .

كما طالب الجانب المصري حذف لفظه الكامل التى تصف الحكم الذاتى وخشى الممثل البريطانى أن يسمى السودانىون فهم المراد من حذفها ويتساءلون ضمن طلب من الجانبين ذلك ، لهذا رأى إبقائها على أن تبادل الحكومتان المصرية والبريطانية كتابين لبيان مداول عبارة الحكم الذاتى الكامل وأن سيادة مصر قائمة على أساس ثابت من وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك على أن يتولى السودانىون حكم أنفسهم حكما ذاتيا كاملا فى نطاق هذه الوحدة .

وبعد تبادل عدة مقترحات بين الجانبين فى صياغة الديباجة تم وضعها على الوجه الآتى :

” حيث أنه بموجب قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠ قد أنشئ مجلس يسمى ” مجلس الحاكم العام “ يساعد الحاكم العام فى مباشرة سلطته التنفيذية والتشريعية .

وحيث أنه بموجب قانون المجلس الاستشارى سنة ١٩٤٣ وبموجب أمر صادر بمقتضاه وهو ” أمر المجلس الاستشارى لشمال السودان سنة ١٩٤٣ “ قد أنشئ مجلس استشارى لشمال السودان لغرض تمكين الحاكم العام — فيما يتعلق بإدارة شمال السودان إدارة حسنة — من استشارة أشخاص لهم صفة تمثيلية ، وليوضح لأولئك الأشخاص أى اتجاه عام أو خاص لسياسة حكومة السودان فيما يختص بشمال السودان .

وحيث أن أهالى السودان يرغبون فى بلوغ الحكم الذاتى الكامل فى أقرب فرصة ممكنة وبناء على اتفاق حكومة صاحب المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية على اتخاذ الإجراءات للعمل على تحقيق هذه الرغبة باشتراك السودانىين فى حكومة السودان إشراكا أوسع نطاقا .

وحيث أن الحاكم العام قد تكفل طبقا لهذه الأغراض بإنشاء المجلس والجمعية المكونين بموجب هذا القانون ونحويلهما سلطة تنفيذية وتشريعية ولكن بدون مساس بمسؤولية الحاكم العام النهائية للحكومتين المذكورتين فى إدارة السودان إدارة حسنة وقد أعد لهذا الغرض القانون الآتى الذى وافقت عليه الحكومتان المذكورتان .

قد سن حاكم عام السودان فى مجلسه بموجب هذا ما يأتى :

## المادة ١٨ :

نصت المادة في المشروع الأهل على ما يأتي :

### سلطة الحاكم العام لانسح قرارات المجلس

” بصرف النظر عن أحكام المادة السابقة فيجوز للحاكم العام لأسباب يدونها في محضر قرارات المجلس أن يسح أي قرار تم الوصول إليه بأغلبية الأصوات في المجلس ويبدله بقراره في نفس الموضوع وفي هذه الحالة يكون قرار الحاكم العام نافذ المفعول لكل الأغراض كما لو كان هذا قرار المجلس “ .

ولقد طالب الجانب المصري قصر هذا الحكم على حالة الضرورة ، كما طالب أن يقوم الحاكم العام بإبلاغ قراره في هذه الحالة إلى الحكومتين المصرية والبريطانية ، ووافق الجانب البريطاني على ذلك وأصبح نصها ما يأتي :

” إذا كان من الضروري للحاكم العام السودان في القيام بمسؤوليته لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية لإدارة السودان إدارة حسنة فيصرف النظر عن أحكام المادة السابقة يجوز للحاكم العام لأسباب يدونها في محضر قرارات المجلس ويخطر بها الحكومتين المصرية والبريطانية المشار إليهما فوراً ، أن ينقض أي قرار تم الوصول إليه بأغلبية الأصوات في المجلس ويبدله بقراره في نفس الموضوع . وفي هذه الحالة يكون قرار الحاكم العام نافذ المفعول لكل الأغراض كما لو كان هذا قرار المجلس “ .

## المادة ٢٨ :

نصت المادة في المشروع الأصلي على ما يأتي :

### سلطة الحاكم العام في وضع قواعد بخصوص إجراء الانتخابات

” يضع الحاكم العام بأمر يصدر منه قواعد لتنظيم إدارة الانتخابات التي تعمل تحتضى هذا القانون وله بموجب هذه القواعد أن يضع شروطاً ما يأتي :

( أ ) تعيين الضباط المباشرين للانتخاب .

( ب ) تعيين لجان الانتخابات .

( ج ) تحضير وحفظ قوائم الانتخابات .

(د) تعيين الأعضاء .

(هـ) إدارة الانتخابات المباشرة .

(و) إدارة الانتخابات غير المباشرة في كلا درجاتها الابتدائية والثانوية .

(ز) إدارة الانتخابات الفرعية .

(ح) أي مسائل أخرى تتعلق بالانتخابات تحتاج إلى تنظيمها بقواعد

بقيت هذه المادة على أصلها ، واتفق الجانب المصري مع الجانب البريطاني على أنه في الكتب المتبادلة بين الحكومتين بخصوص تكوين لجنة الانتخابات أن ينص فيها على أن يمتدح الحاكم العام هذه اللجنة في الموضوعات المشار إليها في هذه المادة .

#### المادة ٤٤ :

نصت المادة في المشروع الأصلي على ما يأتي :

اللغة التي تستعمل في الجمعية

” مع مراعاة أحكام الأوامر المستديرة تكون الإجراءات في الجمعية باللغتين العربية والإنجليزية “

وقد طلب الجانب المصري من الجانب البريطاني أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية احتراماً لثقافة الشعب العربية وراعى من جانب آخر الحاجة إلى استعمال اللغة الإنجليزية في بعض الأحيان ، ولقد تمت صياغة المادة على الوجه الآتي :

” مع مراعاة أحكام الأوامر المستديرة تكون الإجراءات في الجمعية باللغة العربية بدون إخلال باستعمال اللغة الإنجليزية حيثما كان ذلك ملائماً “ .

#### المادة ٤٧ :

نصت المادة ٤٧ في المشروع الأصلي على ما يأتي :

حق الجمعية في بحث المسائل

” للجمعية الحق في أن تبحث وتصدر قرارات في أي موضوع عدا في المواضع التي أعان عنها بموجب المادة الثالثة والخمسين أنها مسائل محظورة والتي لا بد من الحصول على موافقة الحاكم العام لأجل بحثها “

ولقد رأى الجانب المصرى أن يكون للجمعية أن تناقش وتبدي رغبات فلا تصدر قرارات وأن تعرض هذه الرغبات على المجلس لنظرها ، وقد وافق الجانب البريطانى على ذلك . وأصبح نصها ما يأتى :

١ — ” للجمعية الحق فى أن تناقش وتبدي رغبات فى أى موضوع عدا فى المواضيع التى أعلن عنها بموجب المادة الرابعة والخمسين أنها مسائل محظورة والتي لا بد من الحصول على موافقة الحاكم العام لأجل بحثها .

٢ — ترسل جميع الرغبات التى وافقت عليها الجمعية للمجلس للنظر “ .

### المادة ٥١ :

نصت المادة فى المشروع الأصيل على ما يأتى :

#### التشريع

#### مشروعات قوانين الحكومة

- ١ — يكون المجلس مسئولا عن وضع ومخضير كل قوانين الحكومة .
- ٢ — مع مراعاة ما هو منصوص عنه أدناه يعرض كل تشريع فى شكل مشروع قانون أمام الجمعية .
- ٣ — إذا أجازت الجمعية مشروع القانون دون تعديل أو بإدخال تعديل مما يقبله المجلس فيعرضه المجلس على الحاكم العام بالصيغة التى أجازته بها الجمعية لموافقته .
- ٤ — عند الحصول على موافقة الحاكم العام يصير المشروع قانونا .
- ٥ — إذا لم تجز الجمعية مشروع القانون فللمجلس إما أن يسحب مشروع القانون أو يرفعه للحاكم العام بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية فإذا ما وافق الحاكم العام بعد النظر فى ذلك التقرير على مشروع القانون فإن المشروع يصير قانونا بموجب هذه الموافقة .
- ٦ — إذا أجازت الجمعية مشروع القانون بتعديلات لا يوافق عليها المجلس فللمجلس إما أن يسحب مشروع القانون أو يرفعه للحاكم العام بصيغته الأصلية (مشملا على تعديلات الجمعية التى وافق عليها المجلس) وبالصيغة التى أجازته بها الجمعية بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية . فإذا ما وافق الحاكم العام على مشروع القانون فى أى من صيغتيه فإن مشروع القانون الذى تمت الموافقة على صيغته يصير قانونا بموجب هذه الموافقة .

٧ — يدون الحاكم العام كتابة ويرسل للجمعية أسباب موافقته تحت المادة (٥) على أى مشروع قانون سبق أن رفضته الجمعية أو موافقته تحت المادة (٦) على مشروع قانون فى شكل غير الشكل الذى مر به أمام الجمعية .

وقد بين الجانب المصرى بمناسبة هذه المسألة أن القوانين يمكن تقسيمها إلى قسمين ، قوانين مهمة وأخرى غير ذلك . فأما المهم فيها فليس للحاكم العام ولا للمجلس أن يبت فيها ، بل صرّح ذلك يجب أن يكون للحكومتين ، أما غير المهم فما يعرض منها على الجمعية التشريعية وأجازته فلا يحتاج الحاكم العام فى إصداره إلى موافقة الحكومتين ، أما ما لم تجزه الجمعية التشريعية منها فيجب إذا أصر الحاكم العام على إصداره ألا يفعل ذلك إلا بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية .

ولقد وافق الجانب البريطانى على تعديل هذه المادة على الوجه الآتى :

## التشريع

### مشروعات قوانين الحكومة

- ١ — يكون المجلس مسئولاً عن وضع وتحضير كل قوانين الحكومة .
- ٢ — مع مراعاة ما هو منصوص عنه أدناه يعرض كل تشريع فى شكل مشروع قانون أمام الجمعية .
- ٣ — إذا أجازت الجمعية مشروع القانون دون تعديل أو بإدخال تعديل مما يقبله المجلس فيعرضه المجلس على الحاكم العام بالصيغة التى أجازته بها الجمعية لموافقته .
- ٤ — عند الحصول على موافقة الحاكم العام يصير المشروع قانوناً .
- ٥ — إذا لم تجز الجمعية مشروع القانون فللمجلس إما أن يسحب مشروع القانون أو يرفعه للحاكم العام بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية فإذا ما وافق الحاكم العام بعد النظر فى ذلك التقرير على مشروع القانون فإن مشروع القانون يصير قانوناً بموجب هذه الموافقة .

٦ — إذا أجازت الجمعية مشروع القانون بتعديلات لا يوافق عليها المجلس فللمجلس إما أن يسحب مشروع القانون أو يرفعه للحاكم العام بصيغته الأصلية (مستثلاً على تعديلات

الجمعية التي وافق عليها المجلس) وبالصيغة التي أجازتها بها الجمعية بتقرير يوضع وجهات نظر المجلس والجمعية. فإذا وافق الحاكم العام على مشروع القانون في أي من صيغتيه فإن مشروع القانون الذي تمت الموافقة على صيغته يصبح قانونا بموجب هذه الموافقة.

٧ - بصرف النظر عن أحكام الفقرتين (٦٥) من هذه المادة لا يعطى الحاكم العام موافقته على مشروع قانون تحت الفقرة (٥) أو تحت الفقرة (٦) في صيغة غير الصيغة التي هي بها أمام الجمعية إلا إذا عرض مشروع القانون أو صيغتي المشروع كيفما كانت الحال على حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وعلى الحكومة الملكية المصرية وبسبب ذلك إما:

(١) أن يتلقى إخطارا بموافقة الحكومتين المذكورتين على أن يوافق على هذا المشروع.

أو:

(ب) أن يمضي شهر أو خمسة عشر يوما في مشروعات القوانين المالية أو الاعتمادات المالية على تاريخ عرضه الأمر على الحكومتين دون أن يتلقى إخطارا بموافقتهم على ألا يوافق على هذا المشروع.

٨ - يدون الحاكم العام كتابة ويرسل للجمعية أسباب موافقته تحت المادة (٥) على أي مشروع قانون سبق أن رفضته الجمعية أو موافقته تحت المادة (٦) على مشروع قانون في شكل غير الشكل الذي سببه أمام الجمعية.

### المادة ٥٤ :

نصت هذه المادة في المشروع الأصلي على ما يأتي :

### المسائل المحظورة

تكون المسائل الآتية مسائل محظورة ليس للجمعية سلطات تشريعية فيما يتعلق بها :

(١) دستور السودان .

(ب) العلاقات بين حكومة السودان وحكومتى صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك مصر .

(ج) العلاقات بين حكومة السودان وأي قوة أجنبية

ولقد طلب الممثل المصرى إضافة جنسية السودانين إلى "المسائل المتقدمة" ، كما طلب تعديل صياغة الفقرات الثلاثة من مادة المشروع على وجه يحقق المصلحة المصرية ، ولقد وافق الجانب البريطانى على صياغة هذه المادة على الوجه الآتى :

### المسائل المحظورة

تكون المسائل الآتية مسائل محظورة ليس للجمعية سلطات تشريعية فيما يتعلق بها :

- (أ) أحكام هذا القانون .
- (ب) العلاقات بين حكومة السودان وحكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية .
- (ج) العلاقات بين حكومة السودان والحكومات الأجنبية .
- (د) جنسية السودانين .

### المادة ٥٥ :

نصت المادة في المشروع الأصيل على ما يأتى :

### مسائل خاصة

تكون المواضيع الآتية مواضيع خاصة لا يتقدم العضو بتشريع بخصوصها إلا بعد الحصول على موافقة المجلس السابقة .

- (أ) الدفاع عن السودان .
- (ب) العملة والنقد .
- (ج) مراكز الأقليات الدينية والعنصرية .

ولقد رأى الممثل المصرى أن المسائل الواردة بهذه المادة قد تتصل بطبيعتها بالمسائل الواردة بالمادة ٥٥ ، لذلك طاب إلى الجانب البريطانى أن يجعل محظورا على الجمعية أن تصدر تشريعات فى المسائل الواردة بها إذا اتصلت بما نصت عليه المادة ٥٥ ، ووضع لذلك نصا وافق عليه الجانب البريطانى وهو كما يأتى .

ولكن يشترط دائما أن يكون للحاكم العام إذا رأى أن حالة طارئة قد قامت في أى وقت أن يصدر إعلانا على الفور بموجب هذه المادة بصرف النظر عن وبدون عرضه على الحكومتين المذكورتين وفي مثل هذه الحالة لا تطبق أحكام الفقرة السابقة . ويستمر مفعول هذا الإعلان نافذا طيلة قيام هذه الحالة الطارئة .

### المادة ٦٥ :

نصت المادة في المشروع الأصلي على ما يأتي :

#### استثناء

” يجب ألا يفهم من أى شىء في هذا القانون أنه يخول للمجلس أو الجمعية كل على انفراد أو مجتمعين أى سلطة أكثر من السلطات المخولة للحاكم العام شخصيا بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ المذكورتين “ .

ولقد طالب الجانب المصرى حذف هذه المادة لعدم جواز الإشارة في هذا المشروع لوافق سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ من جهة ، ولأن حكمها لا حاجة إلى النص عليه ، وقد وافق الجانب البريطانى على حذفها .

### المادة ٦٦ :

#### سلطات التغيير والتعديل

١ — للحاكم العام بناء على توصية الجمعية وتصديق المجلس بأمر يصدره أن يعدل أو يغير جميع أو بعض مواد هذا القانون إلا باستثناء المواد الأساسية للدستور المبينة بهذا والمستثناة صراحة بالجدول الثالث .

٢ — لغرض تحاشي الصعوبات غير المنظورة أو لتصحيح الأخطاء أو الاشتباه أو الإغفال فيجوز للحاكم العام بناء على طلب المجلس أو الجمعية بموجب أمر أن يدخل هذه التعديلات على نصوص هذا القانون متى اتضح له من وقت لآخر أن ذلك ضرورى لتحقيق تلك الأغراض

ولقد رأى الممثل المصرى فى الأصل حذفها ولكن الممثل البريطانى تمسك بها واقترح مشروعا جديدا لها طلبته الخراطوم وانتهى البحث إلى إبقاء النص كما هو على أساس أن

الجمعية والمجلس والحاكم العام لا يملكون بمقتضاه إجراء أى تعديل أو تغيير فى المواد الأساسية لمشروع القانون المبينة صراحة بالجدول الثالث . وفيما يتعلق بالمواد الأخرى فروعى أنه إذا أريد تعديلها فسيكون ذلك بناء على توصية الجمعية وتصديق المجلس وموافقة الحاكم العام بعد ذلك . وحق المبادرة فى طلب إجراء هذا التعديل للجمعية ؛ وعلى أى حال فإن اختلاف معها الحاكم العام فردد الأمر للحكومتين المصرية والبريطانية ؛ شأن ذلك شأن كل مشروع بقانون يختلفان عليه .

### المادة ١٠ :

#### تكوين المجلس

١ - يتكون المجلس التنفيذى مما لا يقل عن اثنى عشر عضوا وما لا يزيد عن ثمانية عشر عضوا .

٢ - ويتشكل المجلس من :

(١) زعيم الجمعية والوزراء الآخرين إن وجدوا .

(ب) لا أكثر من أربعة أعضاء بحكم وظائفهم يعينهم الحاكم بوظائفهم من بين السكرتير الإدارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى والقائد .

(ج) لا أكثر من ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس الإضافيين يعينهم الحاكم العام بحض تصرفه سواء أكان هؤلاء الأشخاص سودانيين أم لا وسواء أكانوا أعضاء فى الجمعية قبل هذا التعيين أم لا .

(د) ذلك العدد من وكلاء الوزارات كما يعينهم الحاكم العام لذلك الغرض بعد إعطاء اعتبار لآراء زعيم الجمعية .

ويشترط على سبيل الدوام فى أى وقت ما أن يكون على الأقل نصف أعضاء المجلس من السودانيين والأ يتم تعيين أو ترك محل شاغر يكون من أثره أن يجعل الأعضاء السودانيين أو يتركهم أقلية فى المجلس .

رأت الحكومة المصرية أن يكون اشتراك المصريين في إعداد السودانين لتولى شؤونهم على قدم المساواة مع البريطانيين وذلك بأن يكون للمصريين من المركز والعدد ما للبريطانيين في المجلس التنفيذي تحقيقا لمسئولية الحكومة المصرية عن إعداد السودانين للحكم الذاتي. وجرت بين الجانبين أحاديث طويلة عن كيفية تكوين هذا المجلس .

و بتاريخ ٢٦ مايو تسلم الممثل المصري من الممثل البريطاني مذكرة جاء بها فيما يتعلق بتكوين المجلس التنفيذي ما يأتي :

” إن حكومة جلالة الملك مستعدة فيما يتعلق بتأليف المجلس التنفيذي — بشرط أن توافق الحكومة المصرية على القانون مع التعديلات المقترحة الآن — أن تؤيد الحكومة المصرية في أن يطلب من الحاكم العام تعيين اثنين من أعضاء المجلس الثلاثة الإضافيين المنصوص عنهم في (ج) من الفقرة ٢ من المادة ١٠ في القانون من بين الشاغرين للوظائف الحالية التي يشغلها موظفو الحكومة المصرية بالسودان . ومن المفهوم أنه إذا رأت الحكومة المصرية أن شاغلي الوظائف الحالية لا يصلحون لعضوية المجلس التنفيذي ، فإنها الحرية في تعيين موظفين آخرين أرقى منهم وهلات بدلا عنهم . وتأسف حكومة جلالة الملك أنها — للأسباب التي سبقت أن أوضحها تفصيلا في اللجنة الثنائية وفي غيرها — لا تستطيع قبول المقترحات المصرية بأن يطلب إلى الحاكم العام تعيين أكثر من اثنين من المصريين أعضاء بالمجلس ، أو أن ينشئ وزارات جديدة في حكومة السودان يعهد بإداراتها إلى المصريين وتكون لهم عضوية المجلس بحكم وظيفتهم . وحكومة جلالة الملك على استعداد إذا رأت الحكومة المصرية أن هذه الطريقة تفي بالمرض المقصود . أن تصدر بيانا بأنه للسودانيين أن يقرروا أنفسهم إذا كانوا يرغبون تمثيل المصريين في المجلس زيادة على العضوين اللذين يعينهما الحاكم العام . وأنهم إذا رغبوا ذلك فستدخل التعديلات الضرورية على القانون الحالي “

وبعد مناقشات طويلة في هذا الموضوع تسلم الممثل المصري من الممثل البريطاني كتابا ومذكرة نصهما ما يأتي :

### السفارة البريطانية

القاهرة في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبه باشا وزير الخارجية بالقاهرة

أبلغت حكومة جلالة الملك الأهمية التي علقتموها معاليكم في الاجتماع الذي عقد في ٢٦ مايو على أن يمثل المصريون تمثيلا أقوى في المجلس التنفيذي .

وكتيجة لذلك خواتمي حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك أن أقدم لمعاليمكم هذا العرض وهو بصفة قاطعة عرض نهائي . على أن يكون معلوما أننا قد وصلنا إلى اتفاق على جميع نقط القانون الأخرى .

لأنه علاوة على الموظفين المصريين الاثنى الذين يخدمان في السودان والذين سيدينهما الحاكم العام بمقتضى المادة ١٠ (ج) من القانون كأعضاء في المجلس التنفيذي ، يدعى قائد القوات المصرية في السودان لحضور جلسات المجلس عندما يبحث المجلس في مسائل الدفاع .

وأرى لزاما على أن أؤكد لمعاليمكم أن هذا هو أقصى ما تستطيع حكومة جلالة الملك أن تذهب إليه ، ولأنى أكون شاكرا لمعاليمكم إذا تفضلتم بإفادتي حتى مساء يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ عما إذا كانت الحكومة المصرية ترى الموافقة على القانون على هذا الأساس .

السفارة البريطانية

القاهرة في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨

حضرة صاحب المعالي أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية بالقاهرة

من المفهوم أنه عندما يتساوى عدد الأعضاء البريطانيين والمصريين في المجلس التنفيذي كتيجة لإحلال السودانيين محل الموظفين البريطانيين ، فإن عدد الأعضاء المصريين في المجلس يجب أن ينقص تبعا لنقص الأعضاء البريطانيين ، فإذا ما خرج العضو البريطاني الأخير من المجلس خرج كذلك العضو المصري .

وإلى هنا انتهت المحادثات .

\* \*

ولكن الحكومة المصرية طلبت أن يكون اشتراكها في إعداد السودانيين لتولى شؤونهم على قدم المساواة مع الانجليز وتمسكت بأن يكون المصريون في المجلس التنفيذي مساوين للانجليز من حيث المركز والعدد ولم يوافق الجانب البريطاني على ذلك .

## ٤ - مباحثات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١

(صلاح الدين - بينفن)

(١) من محضر جلسة يوم السبت ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٠

الساعة الخامسة والنصف مساء

### الحاضرون

- حضرة (صاحب المعالي) محمد صلاح الدين (بك) . سعادة سير رالف ستيفنسون .
- حضرة (صاحب المعالي) إبراهيم فرج .
- الأستاذ علي زين العابدين حسنى .

وزير الخارجية - قبل أن تنتقل إلى الكلام عن وحدة مصر والسودان أود أن أقول عبارة قصيرة تعليقا على ما ورد في بيانكم الأخير من أن البعثة العسكرية كانت تبذل غاية وسعها لأداء مهمتها وأن الحكومة المصرية هي التي استغنت عنها . واست أريد أن أدخل في جدل حول هذا الموضوع فأنا أكتفى بأن أقول إن الحكومة المصرية إنما استغنت عن هذه البعثة لأنها اقتنعت بالتجربة أنه لاخير في بقائها .

السفير البريطاني - لم أكن في مصر في ذلك الوقت . ولكني فهمت أن البعثة العسكرية البريطانية بذات غاية وسعها ولكنها شكت من عدم تعاون السلطات المصرية معها .

وزير الخارجية - والآن أنتقل إلى الشطر الآخر من حقوق مصر وأعني وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وفي اعتقادي أن خلوص النية في هذا الموضوع يؤدي إلى الاتفاق عليه من أقرب سبيل إذ لا توجد فيه هذه المشكلات الاستراتيجية ومسائل الدفاع التي تثار بالنسبة للجلاء عن مصر أي أنه ليس هناك من شيء يتصل بالحالة الدولية وحالة الحرب المنتظرة يحول بينكم وبين المبادرة إلى الاعتراف بحقوق مصر والسودان وتسلمها إلى أصحابها الشرعيين .

والأمر في اعتقادي بسيط غاية البساطة لأن وجودكم في السودان ترتب على احتلال مصر . وأنتم تعرفون الآن بأن زمن الاحتلال قد انقضى على كل حال . فالنتيجة الطبيعية هي أن ينتهى أيضا وجودكم في السودان . وأحب أن أقول بكل صراحة إن انسحاب مصر

من السودان وإعادة فتحه بواسطة قوات مصرية بريطانية وهدد اتفاق سنة ١٨٩٩ كل ذلك كان نتيجة للاحتلال وجرى تحت سلطانه . ومع ذلك لم تكونوا إذ ذاك تدعون أنكم تعملون لأنفسكم أو تحملون مسؤوليات نحو السودانين ، بل كنتم تقولون بصراحة كما قلتم في حادث فاشودة وكما ورد صرارا في تقارير اللورد كرومر إنكم تعملون لحساب مصر ، وتقصدون فقط إبعاد السودان عن نظام الامتيازات الأجنبية التي ورثتها مصر عن تركيا . وهذا كله يؤدي إلى نتيجة واحدة هي أن تتركوا مصر والسودان وشأنهما وأن تجلوا عن السودان كما تجلوا عن مصر ، ويتهى أجل الحكومة الثنائية ليحل محلها النظام الذي يتفق عليه بين مصر والسودان .

السفير البريطاني — ف كرتم في بيانكم أن الوقت قد حان لتسليم السودان إلى أصحابه الشرعيين . ونحن لا يخامرنا شك . فمن هم أصحاب السودان الشرعيين ؟ فهم الشعب الذي يعيش هناك ، وستسلم الحكومة البريطانية البلد لأصحابه عندما يجرى الوقت . إن الملخص الذي أتيتم به عن الماضي صحيح تماما ولكن النتائج التي رتبتموها عليه ليست كذلك . والواقع أن السودانين يطالبون بالاستقلال وانسحاب جميع الرعايا البريطانيين من السودان انسحابا ناجزا يؤدي إلى الفوضى ، وهذا الحل ليس من الحلول العملية في شيء . وإني على يقين من أن الحكومة البريطانية على استعداد لأن تنظر في أي حل عملي تقترحونه بشرط ألا يتعارض مع رغبة السودانين أو يكون بدون رضاهم .

وزير الخارجية — يسرني أنكم تعترفون بصحة الوقائع التاريخية التي أشرت إليها . ولكنني أخالفكم فيما ذهبتم إليه من أن هذه الوقائع لا تؤدي إلى النتيجة التي وصلت إليها فهي لا يمكن أن تؤدي إلى غير هذه النتيجة مهما زعمتم أخيرا من تغير الظروف في السودان . إن هذه المقدمات التاريخية تنطق كلها بأن السودان كان باعترافكم وديعة لمصر في أيديكم أو في يد الحكومة الثنائية التي هي في الواقع حكومة أحد الطرفين وأعني به الطرف البريطاني . ومصر الآن منذ أن نهضت تطالب بحقوقها ، تطلب ود هذه الوديعة إليها . وهذا هو الأمر الوحيد القائم بيننا وبينكم ، وبتعبير آخر ليس لكم أي حق لأن تتحدثوا عن السودانين لأن الحقائق التاريخية والشرعية لا تعطosكم مثل هذا الحق . وإذا فرضنا صحة ما تذهبون إليه من أن السودانين يطلبون الآن الاستقلال فهذا أمر يسوى بيننا وبينهم ولا يصح أن يكون لكم شأن فيه .

السفير البريطاني — أخشى أنني لا أوافقكم على ذلك فإن علينا كنتيجة لإدارتنا للسودان خمسين عاما مسؤولية نحو شعوب السودان لا يمكننا أن نجد أنفسنا منها مهما كانت الاعتبارات الشرعية أو التاريخية أو الأدبية . إن السودانين يبلغون ٧ مليون منهم

٢,٥ مليون من الوثنيين وهؤلاء يتكلمون اللغة العربية. والواقع ان البلد لا تستطيع حتى الآن أن تحكم نفسها. وطلب مصر الجلاء عن السودان ليس ممكنا من الوجهة العملية. وحتى لو أمكن ذلك وحاولنا تنفيذه وإحلال المصريين محل رعايانا فإن تجدوا عددا كافيا من المصريين للذهاب إلى السودان. وإذا أرادت مصر أن تفعل شيئا فإن طلبها أن تقدم بديلا عمليا للنظام القائم. فهل تريد مصر أن تنهى الحكم الثنائي والإدارة إنهاء تاما. ذكرتكم فيما ذكرتكمه اتفاقا بين المصريين والسودانيين فهل تعذرون أن يقوم هذا الاتفاق مع وجود الإدارة الحالية أو أنكم ترمعون تغيير النظام القائم.

وزير الخارجية — إن خمسين عاما أو مائة عام من الإدارة البريطانية لا يمكن أن تغير الواقع الشرعي والحقائق التاريخية وخصوصا وقد كنتم في أثناء هذه الإدارة تعترفون صراحة بأنكم تعملون باسم مصر.

وهذه النعمة الجديدة نعمة وغبة السوانيين في الاستقلال والمسئوليات الملقاة على ما تفككم نحوهم لم تبرز إلى الوجود إلا حينما نهضت مصر للطالبة بحقها، أي أنكم عندما كانت الأمور في مصر موالية لكم ولم يكن فيها مقاومة جديفة لسلطتكم لم تكونوا تجدون حاجبة إلى اداء مسئوليات نحو السوانيين. ولكن عندما شعرتهم بأن الحالة في مصر قد تغيرت وأنها بدأت تطالب حقها وتعمل على إدراكها، بدأت هذه النعمة الجديدة لا شيء إلا لفصل السودان عنها، مع انكم كما سبق أن ذكرت كنتم تعتبرونه وديعة لها في أيديكم. وأخشى أن أقول إن هذه النهاية هي التي رسمتموها لمصر والسودان من أول يوم وإلا فقد كانت نحسون عاما كافية وفوق الكفاية لاستقلال السودان والخلاص من مسئولياتكم قبل السوانيين. ثم إنكم لا ترمون في الواقع إلا استمرار حكمكم فيه تحت ستار الحكم الثنائي، لأنكم كما صرح رجال السياسة عنكم صراحا كما تصرحون سعادتم الآن تعتبرون السودان بعيدا عن أن يحكم نفسه بنفسه، وتشيرون إلى جنوب السودان الذي عملت حكومة السودان على أن يظل في حالته البدائية ليكون ذلك من الجحجج التي تدعى لتأخير وصول السودان إلى الحكم الذاتي أو لفصل جنوب السودان عن شماله بمثل الجحجج والوسائل التي لجأتم إليها لمحاولة فصل السودان كله عن مصر. فالأمر إذن أمر سياسة استعمارية مبيتة مدروسة لا أمر مشيئة السوانيين أو مسئولياتكم نحوهم. ونحن نستطيع أن نقارن الآن بين حالة السودان وحالة ليبيا فنجد أن السودان أكثر تقدما وأهلية للحكم الذاتي من ليبيا التي قررت هيئة الأمم المتحدة تمتعها بالحكم الذاتي بل بالاستقلال في غضون عامين ينتهيان في سنة ١٩٥٢. وهذا مقياس دولي معترف به يشير إلى حل في غاية البساطة إذا حسنت نياتكم حقا وهو أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد على عامين تجلون في خلالها عن السودان وتنتهي الإدارة الثنائية ويصبح للسودان

بعد ذلك حكومته الخاصة في وحدة مع مصر تمثل في التاج المصري وفي وحدة السياسة الخارجية والنقد والجيش وما قد يتفق عليه المصريون ومواطنوهم السودانيون من المسائل الأخرى . ولا شك أن وحدة مصر والسودان تجعل هذا الحل أيسر بكثير من الحل الذي اتفقت عليه هيئة الأمم المتحدة بالنسبة لليبيا .

السفير البريطاني — تعليقا على ما ذكرتموه في بيانكم فيما يتعلق باستقلال السودانين ومسئوليتنا نحوهم وأنها نعمة جديدة لا أرى أن هذه هي الطريقة الصحيحة للنظر في مثل هذه المسألة ، لأنه منذ أن بدأت مصر تطالب بمطالبها في السودان لم يعارض أحد في هذه المسئولية . ليس لبريطانيا مصلحة اقتصادية أو استراتيجية حيوية في السودان . وهي لا تتم إذا كانت مصر والسودان بلدا واحدا أو لا . والواقع أنه ولا يمكن لأحد أن يفصل السودان عن مصر لأنه لا يمكن لبلدين يعيشان على نهر واحد أن ينفصلا إلا إذا أتى المصريون أنفسهم بعمل يثير عداء السودانين .

أما فيما يتعلق بمسألة مدى أهلية السودانين لحكم أنفسهم فهو رأي شخصي . إننا لانرى أن السودانين قد نضجوا نضوجا كافيا لذلك ، على حين أن الليبيين أصبحوا أهلا لذلك . ولا يستطيع أحد أن يتهم بريطانيا بأنها تحكم السودان بالقوة فقد تعلمنا في الهند سنة ١٨٥٧ أنك لا تستطيع أن تحكم الشعب بالقوة وأن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا برضاء الشعب . وإني لأرى أن فترة انتقال مدتها سنتان كافية . وعليكم أن تقبلوا الحقيقة الواقعة من أن السودانين يريدون أن يحكموا أنفسهم وأن الشيء الذي ينبغي لمصر وبريطانيا أن تفعله هو أن تجدوا وسيلة تهيئان بها السودانين لحكم أنفسهم . والسودانيون أنفسهم لا يعرفون ماذا يريدون فيما يتعلق بعلاقاتهم مع مصر . ومن العسير جدا أن نعرف ذلك .

وزير الخارجية : أوافقكم تمام الموافقة على ما ذكرتموه بشأن الواقع الجغرافي الذي يجعل من مصر والسودان وحدة لا تجزأ لأنهما يعتمدان كلاهما على نهر واحد هو نهر النيل . وأرحب بما قلموه من أنكم لا ترمون إلى إخضاع السودان بالقوة . وأرجو أن نرى نتيجة ذلك قريبا على نحو ما فعلتم في الهند . وإذا كان السودان كما ذكرتم لا يفيدكم شيئا فإني في الواقع لا أرى أن هناك مشكلة بيننا وبينكم . إذ ما عليكم إلا أن تتركوه لمصر التي تعتبره جزءا لا يتجزأ منها حيويا لحياتها ولحياة السودان نفسه بل ألزم لها من الإسكندرية كما قال زلول باشا في مفاوضاته مع مستر مكدونالد في سنة ١٩٢٤ . وإني فضلا عن ذلك كله لعلني يقين من أن هذه ليست رغبة المصريين وحدهم بل هي أيضا رغبة الأغلبية الساحقة من مواطنيهم السودانين ، ولا تنقصنا الشواهد على ذلك فمنها نتائج الانتخابات البلدية ونتائج الانتخابات لمؤتمر الخريجين الذين هم صفة المثقفين من أهل السودان وعواطف الطوائف

الدينية . وأود في هذا الصدد أن أسألكم هل توافقون على استفتاء يجري الآن في السودان وتتوفر له الشروط والضمانات اللازمة لاستفتاء حريجي تحت إشراف محايد وفي طليحة هذه الشروط بالطبع جلاء القوات البريطانية والإدارة البريطانية عن السودان . أما المقارنة بين السودان وليبيا واختلافكم معي فيها فإنها مسألة رأي . ولكنني أذكر لكم مقياسا واحدا يؤيد رأيي بكل جلاء وهو نسبة المتعلمين والقادرين على تولي الإدارة الحكومية في البلدين . فهذه النسبة أعلى بكثير في السودان منها في ليبيا . وبناء على ذلك تكون فترة السنتين كافية لانتقال السودان من حالته الحاضرة إلى الحالة التي وصفتها . وعلى كل حال فيهمني هنا أن أعرف بدوري رأيكم بالنسبة لهذه المدة وكم ترون أن تكون ؟

السفير البريطاني - يجب على أن أقول لكم بصراحة إنني لم أرد إثارة هذه المسألة . والسبب هو أننا أيضا لنا ناحية عاطفية تجاه هذه المسألة . وهي صفة خاصة من صفات الخلق البريطاني . إن ما ذكرتموه من أنه ليس لبريطانيا مصالح اقتصادية أو استراتيجية في السودان صحيح تماما . كما أنه صحيح أن ليس لبريطانيا مصلحة فيما إذا أصبحت مصر والسودان بلدا واحدا .

لقد تكلمتم عن ثقمتكم بأن السودان في جانبكم . وإنني متأكد أن التقارير التي تصلكم تختلف عن التقارير التي ترفع إلينا .

أما فيما يتعلق بالاستفتاء فاستأهمل هذا الاقتراح بتاتا . وسأطلب من حكومة جلالة الملك رأيها فيه

وإنني أفترض أن القوات المصرية ستسحب بالطبع مع القوات البريطانية . ولكنني لأرى كيف يمكن سحب الإدارة لأنه إجراء غير عملي . فهناك ١٢٠ موظفا سياسيا فقط في إدارة السودان وهؤلاء لا يمكنهم أن يخضعوا الشعب أو يؤثروا فيه بالاتجاه إلى ناحية من الناحيتين . أما فيما يتعلق بمستوى التعليم فلنني لا أعرف ما بلغه المستوى في ليبيا ولكنني أعرف أن ٣٪ من السودانيون فقط يعرفون الكتابة والقراءة .

أما فيما يتعلق بفترة الانتقال فإن تقديري لها هو عشر سنوات على الأقل . وهذا تقدير منخفض أكثر منه تقدير عال .

هل من رأي الحكومة المصرية أن تكون هناك فترة انتقال مدتها سنتان يليها انسحاب الجنود البريطانيين والإدارة البريطانية . وثانيا عمل استفتاء بعد انسحابهم وانسحاب الجنود المصريين مباشرة وهل يشمل الانسحاب أيضا انسحاب الموظفين المصريين ؟

وزير الخارجية — قبل أن أجيب على أسئلتكم أو أن أشير إلى نقطة واحدة في بيانكم الأخير وهي الخاصة بالناحية العاطفية التي تجعلكم تقفون موقفكم من السودان ، وأظنكم توافقونني على أن هناك من الناحية العاطفية بين مصر والسودان وبين المصريين والسودانيين ما لا يمكن أن يقاس به هذا الاعتبار العاطفي البريطاني الذي أشترتم إليه . فوحدة مصر والسودان تستند إلى التاريخ والجغرافيا والطبيعة والدين واللغة والأصل العربي وتماثل العادات والأخلاق فضلا عما سبق أن أشرنا من أنهما يكملان بعضهما ويعتمد كلاهما في حياته على نهر واحد هو نهر النيل . وقد شبه مستر تشرشل نفسه مصر والسودان بخزلة ساقها عند منابع النيل وفروعها في الدلتا . والآن أجيب على أسئلتكم فأقول : إن الحل الذي اقترحته يقتصر في الواقع على أن تكون هناك فترة انتقال مدتها عامان تجلو في خلالها القوات البريطانية وينتهي الحكم الثنائي ويصبح بعدها للسودانيين حكومتهم الخاصة بهم تحت تاج مصر ومع وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد وما قد يتفق عليه المصريون والسودانيون من المسائل الأخرى . ويجب أن يكون مفهوما أنني أقصد أن يكون هذا الحل نهائيا لا حاجة معه إلى استفتاء أو نحوه . أما الاستفتاء فقد أردت بإشارتي إليه أن أبرهن لكم على مبلغ يقيننا من عواطف مواطنينا السودانيين ومطالبهم الحقيقية وأن أعرف من ناحية أخرى مبلغ استعدادكم لأن ترجعوا الأمر حقا إلى مشيئة السودانيين وهل تذهبون في ذلك إلى حد الموافقة على جلاء القوات والإدارة البريطانية في السودان . ولا أزال أعلق أهمية كبيرة على إجابتم على هذا السؤال . وفي حالة ما إذا كان ردك بالإيجاب فمن اليسير الاتفاق على الشروط التي تضمن جيدة الاستفتاء التام من جهتم ومن جهتنا وندبر في نفس الوقت وسيلة حكم السودان في فترة الاستفتاء .

( ٢ ) من محضر جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠

صالح الدين بك — بقي ما ذكرتموه عن السودان واكتفى الآن بأن أعلق عليه بأن الحكومة المصرية إن تقبل من جهتها أي حل لا يتضمن الاعتراف بوحدة مصر والسودان قولاً وعملاً . وأنها تستغرب موقف الحكومة البريطانية التي لخصتموه في الجلسة الماضية بعد أن كانت اعترفت اعترافاً صريحاً في مشروع صديقي — بيقن بهذه الوحدة تحت تاج مصر، ووافقت على أن توضع في نطاقها تفصيلات حكم السودان، أي أنكم هنا أيضاً ترجعون عما سبق لكم الموافقة عليه ولا شك أن الرجوع في مسألتى الجلاء والوحدة ليس من شأنه تيسير الاتفاق أو كسب ثقة الحكومة المصرية والشعب المصري .

..... : مستر بيغن : .....

أما عن السودان فإني كنت اتفقت مع صدق باشا على أن يكون للسودانيين تقرير مصيرهم كما اتفقنا على أن السودان الكاملة تستلزم نحو العشرين عاما ، ودعيت الحكومة المصرية مرتين للاشتراك في تطور السودان السياسي ولكنها رفضت . وإني مطمئن إلى أنني بنفسى قد نفذت ولا أزال أنفذ كل ما تمهدت به في ذلك الوقت لصدق باشا على الرغم من عدم وجود ما يلزمى بذلك ، وفي رأى أن من المؤسف أن وزير الخارجية المصرية رأى من الضروري أن يقول إنى عدلت عن تعهداتى ، فالسودان في الواقع قد أصاب في السنين الأخيرة تقدما كبيرا من النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية ، ومستوى الحياة فيه يماثل مستوى الحياة في أى بلد من بلاد هذه الناحية من العالم أو هو أعلى منه .

(٣) من محضر جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠

الساعة ١٢ ظهرا

الحاضرون

مستر بيغن	حضرة (صاحب المعالي) محمد صلاح الدين (بك)
سيرالف ستيفنسون	حضرة (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا)
مستر بوكر	حضرة الأستاذ على زين العابدين حسنى
مستر ألن	
مستر ستوارت	

صلاح الدين (بك) . أدلى بالبيان الآتى :

أريد الآن أن أشرح لكم وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بالسودان بنفس الإخلاص والصراحة اللذين توخيتهما في شرح وجهة النظر المصرية في شأن الجلاء .

تتمسك مصر بأنها مع السودان بلد واحد له تاج واحد هو التاج المصرى ، وهذه الوحدة طبيعية يؤيدها التاريخ منذ القدم فقد كان السودان يكون دائما وحدة مع مصر وتؤيده الجغرافيا ، إذ يجمع بينهما النيل ولا يفصلهما أى حدود طبيعية فضلا عما يربط بين أهل مصر ومواطنيهم أهل السودان من روابط الأصل واللغة والدين والتقاليد والعادات الخ .

ولم يكن ابريطانيا أى شأن فى السودان قبل احتلالها لمصر . ولكنها انتهزت فرصة هذا الاحتلال فأكرهت الحكومة المصرية على إخلاء السودان ثم أكرهتها على إعادة فتحه بالاشتراك مع بريطانيا ثم أكرهتها على توقيع اتفاقى سنة ١٨٩٩ التى نصت على إدارة السودان إدارة مشتركة ، ولولا الاحتلال البريطانى لمصر لما تم شىء من ذلك ، ولما كان لبريطانيا اليوم أى وجود فى السودان ، وبالتالي لما أمكنها أن تدعى ما أصبحت أخيرا تدعيه من مسؤوليات قبل السودانين . أقول أخيرا لأن بريطانيا بعد توقيع اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم تكن تدعى أنها تحصل فى السودان لحسابها أو لحساب السودانين ، بل كانت تعترف بكل جلاء بأنها تعمل باسم مصر ولحساب مصر وتفسر اشتراكها فى إدارة السودان بشىء واحد هو رغبتها فى أن تبعد عنه الامتيازات الأجنبية التى كانت مصر وقتئذ تشكو منها . وتقارير اللورد كرومر وحادث فاشودة خير شاهد على ما أقول . أى أن مصر لا تستند فيما تنادى به من وحدة مصر والسودان على الحق الطبيعى وحده ، ولكن تستند أيضا على المركز القانونى ، بينما لا تجد بريطانيا سندا واحدا تعتمد عليه فى موقفها الذى تزعم فيه لنفسها مسؤوليات قبل السودانين . وليس الأمر قاصرا على انتفاء كل حق لبريطانيا فى السودان بل يتعدى ذلك إلى انتفاء كل مصلحة أيضا . فقد سألت سعادة السفير البريطانى هل تريدون استعمار السودان وهل تريدون استغلاله اقتصاديا فأجاب بالنفى . كما أن العامل الاستراتيجى الذى تستندون اليه فى مسألة الجلاء لا وجود له بالنسبة للسودان . وهذا كله يخولنا أن نطلب منكم بحق أن ترفعوا أيديكم عن السودان وتركوه لشعب مصر والسودان ، وهو شعب واحد فى وطن واحد كما سبق البيان . وما دمتم تسلمون بانتهاء احتلالكم لمصر فعليكم أيضا أن تسلموا بانتهاء كل علاقة لكم بالسودان ، فقد كانت هذه العلاقة كما بينا نتيجة لهذا الاحتلال ، ويجب أن يزول المسبب بزوال السبب . ثم إننا لانعتمد فى موقفنا من مسألة السودان على الحق الطبيعى والشرعى فحسب بل نعتمد كذلك على إرادة مواطنينا السودانين لأن أغليتهم الساحقة تتمسك بما تتمسك به مصر من وحدة مصر والسودان وإليك بعض الأدلة على صحة ما أقول :

( ١ ) نتائج الانتخابات التى تجرى كل عام لمؤتمر الحريجين الذى يضم جميع مثقفى السودان على وجه التقريب فهذه النتائج تأتى كلها لصالح القائلين بوحدة مصر والسودان .

( ٢ ) نتائج الانتخابات البلدية فهى أيضا تعطى أغلبية ساحقة تقرب من الإجماع للقائلين بوحدة مصر والسودان . ولا حاجة بنا إلى القول بأن هذه الانتخابات البلدية تجرى بإشراف حكومة السودان ولا يمكن أن تنهم هذه الحكومة بأنها تتدخل فى الانتخابات لصالح أنصار مصر .

(٣) مقاطعة انتخابات الجمعية التشريعية إذ لا تتجاوز نسبة المشتركين في انتخابات هذه الجمعية ٢٪ من مجموع الشعب السوداني و ٢٠٪ من عدد الناخبين وذلك بالرغم من محاولات الإدارة في سبيل اشتراك أكبر عدد من الناخبين .

(٤) ما هو معروف من تمسك أكثر الطوائف الدينية عددا بالوحدة مع مصر . وهذه الطوائف تكون في الواقع سواد الشعب السوداني .

لاحق لكم إذن في الاحتجاج برضيات السودانين وادعاء الحرص على مصالحهم . وهذه الأقلية الضميمة التي تطالب بالانفصال من مصر لا تسمعكم في هذا الشأن . فليس بمستغرب أن توجد مثل هذه الأقلية في السودان مع قيام إدارة ثنائية اسماء انجليزية فعلا ، وجهت دائما وبخاصة في السنوات الأخيرة كل همتها إلى تنفير السودانين من مواطنيهم المصريين .

وأود أن أضيف بكل صراحة وإخلاص أن هذه المهارة السياسية التي وجهتمكم في السودان إلى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانين بإزاء مواطنيهم المصريين لا تسمعكم شيئا . فأنتم تردون القول بإعطاء السودانين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، ولكننا حين نسألكم هل أنتم على استعداد للواقفة على أن تقوم في الحال حكومة سودانية ديمقراطية تستند حقيقة إلى مجلس تمثيلي منتخب وتسلم إليها الإدارة الحالية مقاليد الحكم ، تعلمت كما أجبني سعادة السفير البريطاني بأن السودانين لم يبلغوا بعد هذه الدرجة من استحقاق الحكم الذاتي فإذا سألناكم متى يبلغون في تقديركم هذه الدرجة فأنتم مدة تتراوح بين عشرين سنين وخمس عشرة ، ومنكم من يرفع هذه المدة إلى عشرين عاما . فإذا رددنا عليكم بالمقارنة بين السودان وليبيا التي وجدتها هيئة الأمم المتحدة جديدة بالاستقلال والحكم الذاتي في فترة عامين يتهيان في شهر يناير سنة ١٩٥٢ ، أجبتم بأن السودانين لم يبلغوا بعد مبلغ الليبيين مع ما في هذه الإجابة من حكم قاس على إدارتكم للسودان أكثر من خمسين عاما . والواقع أن هذا كله لا يدل على عناية حقيقية برهاية السودانين أو احترام إرادتهم ولكن يدل على شيء واحد هو أن الحكومة البريطانية التي كانت في البداية تقرر أنها تعمل في السودان باسم مصر ولحسابها قد أصبحت اليوم تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة إعداد السودانين للحكم الذاتي واعطائهم حق تقرير مصيرهم . ولا تنقصنا الشواهد على إيمان حكومة السودان في هذه السياسة الضارة حتى لقد بلغ الأمر بوزارة المعارف السودانية حد تهديد مصر بالحرب في تصريح علني

والآن نسأل بصراحة لماذا تعمل الحكومة البريطانية على فصل السودان عن مصر، وتعمل في الوقت نفسه على تأجيل تمتع السودان بالحكم الذاتي قدر الإمكان فلا نجد غير جواب واحد هو أن بريطانيا تعمل في السودان لحساب نفسها لا لحساب مصر أو لحساب السودان. وهناك شاهد كبير الدلالة يؤيد هذا الاستنتاج المنطقي بكل وضوح وهو السياسة التي تتبعها حكومة السودان في جنوب السودان، سياسة ابقائه على الفطرة والفصل الكامل بينه وبين شمال السودان وتحريم دخوله على أهل الشمال. ولا أظن أحدا يستطيع أن يزعم أن هذه السياسة التي يمكن وصفها بإسداد ستار حديدي على جنوب السودان هي في مصلحة السودانيين أو في مصلحة أهل جنوب السودان أنفسهم. ولكننا نستطيع أن نستنتج منها في يسر أن بريطانيا إنما تعمل في السودان لمصلحة نفسها. أما مصر فقد سبق أن أوضحت أن سياستها ترمي إلى أن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتي في أقرب وقت، وقد انفتحت كلمتها مع كلمة الأغلبية الساحقة من السودانيين على أن يكون للسودان حكومته الخاصة به وبرلمانه الخاص مع وحدة تمثل في تاج مصر والسياسة الخارجية والجيش والنقد وما قد يتفق عليه بين المصريين ومواطنيهم السودانيين من أمور أخرى. ومن السهل تحقيق هذا كله في بحر عامين وهي المدة التي اعتبرت كافية لاستقلال ليبيا وتمتعها بالحكم الدستوري. وإني يعد هذا العرض الشامل لأرجو مخلصا أن تعدل الحكومة البريطانية عن سياستها في السودان وأن تقبل هذا الحل الذي يتفق مع رغبات شعب مصر والسودان ويحقق رفاهية السودانيين ويكفل مصالحهم على خير وجه.

إننا نرى أن الأمم تميل اليوم إلى التكتل فيما بينها كما يحدث في أوربا نفسها فلماذا تعمل الحكومة البريطانية على شطط الوطن المصري السوداني الذي ظل موحدا منذ أقدم عصور التاريخ. ولقد شاهدت بنفسى قبل حضوري إلى هنا كيف كان الوفد البريطاني في هيئة الأمم المتحدة يبذل كل جهده لتحقيق وحدة أريتريا مع أثيوبيا تحت التاج الأثيوبي حتى تم ذلك أخيرا. فهل يمكن لأى منصف أن يقول بأن العلاقات التي تربط بين هذين البلدين تعادل العلاقات التي تربط مصر والسودان، ولماذا تفتزق الحكومة البريطانية هذا التفريق الفاضح في المعاملة فتعمل على توحيد أثيوبيا وأرتيريا من جهة بينما تعمل من جهة أخرى على فصل مصر والسودان. إنني أقرر بصراحة أن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تتفق مع ما نشده من توطيد روابط الصداقة بين مصر وبريطانيا. وأمل أن يبادر مستر بيغن إلى مراجعة حكومته لتبادر في العدول عنها. ولا سيما وقد سبق للحكومة البريطانية أن وافقت على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري في مشروع صدقي - بيغن. وإذا كان مستر بيغن قد قال في الجلسة الماضية إن هذه الموافقة لم يكن مة مصودا منها أن نستبعد حق السودانيين في تقرير مصيرهم ولو اختاروا الانفصال عن مصر، فإني أرد على القول بأمرين:

أولا — إن صدقي باشا نفسه وهو أحد الطرفين المتفاوضين أعطانا غير هذا التفسير .

ثانيا — إننا بإزاء هذا الخلاف لانملك غير الرجوع إلى بروتوكول السودان في مشروع صدقي — بيغن فنجده يتدعى بتقرير قاعدة هامة أساسية وهي أن تجرى السياسة التي يتبعها الطرفان في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . ثم ينتقل البروتوكول إلى تحديد الأغراض الأساسية لهذه السياسة هي ضمان رفاهية السودانيين ومصالحهم وإعدادهم للحكم الذاتي وبالتالي لمباشرة حقهم في اختيار الوضع المقبل للسودان . ولا شك أن هذا كله يجب أن يتم في نطاق وحدة مصر والسودان ، وهو المبدأ الأساسي الذي ابتداء البروتوكول بتقريره وقيده به قبل كل شيء سياسة الطرفين المتعاقدين ، أي أن اختيار السودانيين لوضعهم المقبل يجب أن يتم في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، فلهم في هذا النطاق أن يقرروا تفاصيل الوحدة كيف تكون وعلام تستعمل من أوجه العمل الحكومي وما إلى ذلك . وهذا وحده هو ما قصده البروتوكول بهبارة النظام المقبل للسودان .

والآن أعتذر إليكم عن هذه الإطالة ، ولكن الأمر جد خطير . وقد نوه مستر بيغن بصعوبته ، فكان على أن أبذل من جهتي كل ما أستطيع من جهد لتذليل هذه الصعوبة بإيضاح وجهة النظر المصرية وبيان الأسانيد القوية التي تستند إليها .

مستر بيغن — شكروا المارچية المصرية على بيانه وقال إن حكومة جلالة الملك ترغب بالطبع في دراسته ، ولكن من واجبه أن يشير إلى أن أي موقف سياسي يتضمن الحقائق كما يتضمن النظريات . وقد أحدثت الإشارة إلى التاج المصري في بروتوكول صدقي باشا رد فعل خطير في السودان . وهو قد حاول جهده تمهوية مسألة السودان في سنة ١٩٤٦ ، ولكن تفسير صدقي باشا لعبارات الاتفاق جاوز حدود ماتم التفاهم عليه في لندن . كذلك يرى من واجبه أن يشير إلى أن بيان وزير الخارجية المصرية تجاهل المحاولات التي بذلتها حكومة جلالة الملك منذ سنة ١٩٤٨ لاشراك مصر في التطورات السياسية في السودان ، ولم تكن حكومة جلالة الملك باعتبارها إحدى الدولتين المسئولتين عن السودان تستطيع أن تنهض بمسؤولياتها دون اتخاذ الخطوات اللازمة لمساعدة السودانيين على التطور السياسي ، وهو يأسف على أن وزير الخارجية المصرية قد وجد من الضروري أن يربط بين مسألة

السودان ومسألة الدفاع، فهما مسألتان مختلفتان في الجوهر، ومن رأيه أنهما إذا عولجا متفرقتين أمكن التقدم نحو الاتفاق. ولقد سبق أن قال إن حكومة جلالة الملك لا يسعها إلا أن تشدد في مسألة السودان ولكنها هو شخصيا يود أن يرى ما إذا كان من المستطاع تسوية مسألة الدفاع.

صلاح الدين (بك) — أود أولا أن أقدم لكم شكرى على صبركم وحسن إصغائكم لبياني المطول عن السودان، وما وعدتم به من إحالته إلى الحكومة البريطانية لدرسه، ولكنى أطمع في أكثر من ذلك وهو أن تدرسه بروح العمل على كسب الصداقة المصرية وصرافة مصالحة السودانيين الحقيقية التي نعتقد بكل إخلاص أنها تتلخص في وحدتهم مع مصر كما أوضحت في بياني. وإني لعلى يقين من أنكم إذا تدبرتم الأمر بهذه الروح أمكن أن تتقارب وجهات النظر وأن يسهل حل مسألة السودان في نفس الوقت الذي تحل فيه مسألة الجلاء. ولقد أخذت علما بما ذكرتموه من أن تعليماتكم تقضى بالتشدد في مسألة السودان. وأنا أسف لذلك أشد الأسف فليس الأمر أمر تشدد وتساهل ولكنه أمر تفاهم واتفاق على ما يقضى به الحق والعدل والمصالح الحقيقية لجميع الأطراف. وإذا كنتم تكرهون أن تربط مصر بين مسألة الجلاء والسودان فإن مصر من جهتها لا تستطيع أن تتحول عن ربط المسألتين، وقد ربطت دائما بينهما وتناولتهما في جميع المفاوضات التي جرت بين مصر وبريطانيا، وقد فشلت بعض المفاوضات الأولى مرتظمة على صحرة السودان كمفاوضات سعد — ماكدونالد ومفاوضات النحاس — هندرسون، وفي المفاوضات التي مهدت لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ تناول البحث المسألتين معا كما تناولهما الحل الذي وصل الطرفان إليه وتضمنته أحكام هذه المعاهدة، فليس بدعا ما نتمسك به الآن من ربط المسألتين. وأرجو أن تلاحظوا أن سياستكم الخارجية واسعة المدى تكاد تشمل جميع المسائل العالمية، أما سياستنا الخارجية فمحدودة محصورة تكاد تتلخص في هاتين المسألتين اللتين نتباحث فيهما الآن. مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري. وأقرر بكل صراحة أن المسألة الثانية ليست أقل خطورة وأهمية عند مصر من المسألة الأولى بل هي في الواقع مسألة حياة أو موت بالنسبة لها. لقد شبه مستر تشرشل نفسه مصر والسودان بنخلة ساقها في السودان وفروعها في الدلتا، فهل تتصورون أن تحيا الفروع إذا فصل عنها الساق؟ إن هذا التشبيه وحده كاف

لأن يبرر لكم موقفنا في هذه المسألة وما تمسك به من الروابط بينها وبين مسألة الجلاء .  
ومهمتي وقد قررت بصراحة أن تعلياتكم تتضمن التشدد في مسألة السودان أن أقرر لكم من  
جهتي أن تعلياتي تتضمن أيضا أن أتشدد فيها وفي الربط بينها وبين الجلاء . والذي أرجوه  
أن نجد المسألتين تسهلان بين أيدينا بفضل النية الصادقة والرغبة المخلصة في الوصول إلى اتفاق .

بل أنا أعتقد مخلصا أن مسألة السودان أسهل من مسألة الجلاء إذ هي لا تتصل بالمسائل  
الاستراتيجية وبالخالة الدولية التي تستندون إليها في تبرير موقفكم من مسألة الجلاء . فلم يبق  
إلا أن تراجعوا بإمعان يبانى عن مسألة السودان وما يتضمنه من حجج تاريخية وشرعية ومن  
توحي ومصالحة السودانين فيسهل عليكم قبول وجهة النظر المصرية . ومن الخير هنا أن أكرر  
مقارنتي بين موقفكم من وحدة أريتريا وأثيوبيا وموقفكم من وحدة مصر والسودان ، ومقارنتي  
بين السودان وليبيا التي أعتقد بحق أنها أقل تقدما من السودان ، وأن أرجو منكم تدير المسألة  
في ضوء هاتين المقارنتين فتجدوها سهلة ميسرة . وعلى كل حال فلأني أعتقد أننا نتفق  
بالفعل على مسائل كثيرة أهمها اتفاقنا على إعداد السودانين للحكم الذاتي . وهذا ما يجب  
أن نمضى فيه بكل همة وسرعة وإذا كانت فترة السنتين غير كافية لهذا الإعداد بالرغم من  
المقارنة المنطقية التي أجريتها مع حالة ليبيا فلأني أسألكم مرة أخرى كم تقدرون من الوقت  
للوصول إلى هذه الغاية ؟ ثم إنه من الممكن أيضا أن نتفق على المسألة الأساسية التي تهتم مصر  
بها وهي وحدة مصر والسودان في ضوء ما اتفقتم عليه مع صدقي باشا ، والتفسير المنطقي الذي  
أوضحته في بياني وهو تفسير بسيط وواضح إذ أننا حين نقول إن السياسة التي يتعهد الطرفان  
المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تهدف إلى كيت وكيت فمن  
الواضح جدا ألا تتنافى هذه الأهداف مع الوحدة . والقول بغير ذلك لا معنى له إلا أن  
الطرفين تعهدا أن تجيء عبارتهما متناقضة وأن أحدهما وهو مصر تعهد بشأن يعمل ضد  
مبدأ الوحدة الذي يتمسك به وهذا بالطبع فرض لا يمكن للعقل أن يقبله . وأرجو أن يوضع  
كل ذلك تحت نظر الحكومة البريطانية لتقديره .

مستربيفن — قرر أنه سيدرس بيان وزير الخارجية المصرية بعناية كبيرة ، ولكن يجب  
عليه أن يقول إنه لا يستطيع أن يقبل ما لاحظته الوزير من أن حكومة جلالة الملك تتبع  
في السودان سياسة الأنانية ، وهو نفسه قد اهتم اهتماما شخيصيا بتطور السودان ودعا الحكومة  
المصرية مرارا للتعاون في ذلك كما يشهد بذلك سفير مصر في لندن وهو يعتبر — دون أن  
يقصد عقد مقارنات جائزة — أن مستوى الإدارة والتطور العام في السودان يقارن بمثله  
في مصر ، وهو لا يطلب من الحكومة المصرية أن تنازل عن مطالبها في السودان ولكنها يرى  
أن مسألة السودان أقل استعجالا من مسألة الدفاع حتى من وجهة نظر الحكومة المصرية .

( ٤ ) من محضر جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠

الساعة ٤ مساء

### الحاضرون

- حضرة (صاحب المعالي) محمد صلاح الدين (بك) .  
مستر بيغن .  
» (صاحب السعادة) عبد الفتاح عمرو (باشا) .  
سير رالف ستيفنسون .  
» الأستاذ علي زين العابدين حسني .  
مستر بوكر .  
» أن .  
» آدموندو .

مستر بيغن : افتتح الاجتماع بتلاوة البيان الآتي :

في اجتماعنا بتاريخ ٩ ديسمبر تمهدت كما نذكرون سعادتكم بأن أدرس بيانكم عن السياسة المصرية بشأن السودان وبأن أعرضه على زملائي الوزراء غير أنني لم أستطع بعد عرضه على مجلس الوزراء الذي كان جده مشغول بمسائل أخرى على أنكم قد ترغبون في أن تقفوا الآن على الأثر الذي تركه بيانكم في نفسي .

لقد أدعشتني في المحل الأول مسافة الخلف التي تفصل بيننا لا فيما يتعلق بالسياسة ولكن فيما يتعلق بتفسير الحقائق الخاصة بالسودان وإني دون أن أرجع إلى الماضي البعيد أود أن أذكر أمثلة ثلاثة أشيرتم إليها من تاريخ السودان القريب .

أولا — لا أستطيع أن أقبل الزعم بأننا اتمزنا فرصة وجود جنودنا في مصر لإرغام الحكومة المصرية على الانسحاب من السودان في سنة ١٨٨٥ .

ثانيا — لا يوجد دليل أعرفه على أن سماح الخديوي للقوات البريطانية بالمساعدة في إعادة فتح السودان وقع تحت الضغط .

وأخيرا فلإننا إذا صلحنا أن وفاق سنة ١٨٩٩ عقدت تحت الضغط فإن من المستغرب أن يوقع رئيس وزراءكم الحالي في سنة ١٩٣٦ ماهدة أخرى تتضمن مادة تنص صراحة على أن إدارة السودان تظل مستخدمة من وفاق سنة ١٨٩٩

ثم هناك المسألة التي ناقشناها في اجتماعنا الماضي وهي تفسير البروتوكول الذي وقعته ووقع المغفور له صدق باشا عليه في لندن بالحروف الأولى من أسمائنا منذ أربع سنوات. وليس لدى ما أضيفه في هذا الشأن إلا أنني لم أوافق ولا أوافق الآن على التفسير الذي أضفاه صدق باشا على هذا البروتوكول. وزيادة على ذلك فمن المهم أن نذكر أننا في السودان ببعض الأعمال التي جاءت فيما اعتقد متفقة في روحها مع اتفاق مع صدق باشا، وكنيجة لهذه الأعمال كان تطور السودان السياسي في السنوات التالية سريرا إلى حد أنه تجاوز ما نص عليه البروتوكول ولقد ذكرتم سعادتكم في بعض أجزاء بيانكم أن حكومتى في سبيل منفعتها الخاصة تشجع عامة سياسة فصل السودان عن مصر، وإني أؤكد لكم قطعا أن اهتمام حكومتى الأولى في السودان هو مجرد رفاهية الشعب السودانى وتقديمه نحو الحكم الذاتى وتقرير المصير، على أنى مع ذلك قد أبرزت دائما الحقائق الاقتصادية الخاصة بالنيل وأن من الواجب أن لا يتخذ أى إجراء يهدد سلامة وارد مصر المائية والتوسع فيها إلى أقصى حد ممكن، وأن حكومتى لراغبة في أن تساهم في أية سياسة رشيدة ترسم للوصول إلى تلك الغاية. كما أننا ننتظر من مصر ألا تعمل من جهتها شيئا يضر مصالح السودان المائية.

ثم إنه يظهر بجلاء من النقط الأربع التي عددتوها في بيانكم أن لحكومتينا آراء مختلفة بشأن حقائق الموقف السياسى في السودان سواء عن الماضى أو الحاضر. وسأتناول هذه النقط الأربع واحدة بعد الأخرى، فالأولى تتعلق بمؤتمر الخريجين الذى فهمت أنه أعلن تأييده لوحدة مصر والسودان. ولكن هذا المؤتمر لا يمثل حتى أغلبية الطبقة المثقفة في السودان. وقد وقع في السنوات الأخيرة تحت سلطان عصابة من المنظرين لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الشعب السودانى.

أما فيما يتعلق بالانتخابات البلدية إننى في الواقع لا أعتقد أن الحقائق تؤيد ما تذهبون سعادتكم إليه من أن هناك ما يقرب من الإجماع في جانب الوحدة فالواقع أن أنصار الوحدة أقلية في الخرطوم وليس لهم في أم درمان إلا أغلبية صوت واحد.

أما فيما يتعلق بنسبة الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات الجمعية التشريعية فالحقيقة أن هذه الانتخابات أجزى بعضها بطريقة مباشرة والبعض الآخر بطريقة غير مباشرة.

فشغلت عشرة مقاعد بالطريقة الأولى وخمسة وخمسون بالثانية، وقدّر الذين أعطوا أصواتهم في الانتخابات المباشرة بثمانية عشرة في المائة من الناخبين . وإني في هذه المناسبة أعتقد أن خمسة عشر في المائة فقط من ناخبي دوائر القاهرة أعطوا أصواتهم في الانتخابات المدمرية العامة التي أبحرت أخيرا وأسفرت عن الحكومة التي أتم من أعضائها . أما الانتخابات غير المباشرة التي أبحرت في السودان فلا يمكن تقدير أية نسبة لها لأن انتخابات الدرجة الأولى التي بنيت عليها صرت دون تصويت .

وفيا يتعلق بالمنظمة الرابعة الخاصة بأراء الطوائف الدينية في السودان فإني أرى لزاما علي أن أقول إن معلوماتي تدل على أن السودانيين الذين يؤيدون الوحدة مع مصر لا يتجاوزون خمس سكان البلاد .

والآن أنتقل إلى مسألة أخرى أترتموها وهي إن بدت لأول وهلة ذات صلة بمستقبل السودان فإنها فيما أعتقد لا علاقة لها بالموضوع وأعني القرارات التي اتخذتها هيئة الأمم أخيرا فيما يتعلق بمستقبل ليبيا وأريتريا، وينبغي في المحل الأول أن أوضح أن هذه القرارات اتخذتها هيئة الأمم وأن حكومتى باعتبارها عضوا مخلصا من أعضاء هذه الهيئة ملزمة بالنزول على حكمها .

ونحن نعتقد أن كلا القرارين لا يمثل الحل الأمثل ، وأن من الواجب بذل عناية كبيرة في تنفيذهما ، لقد وافقنا على استقلال ليبيا في مدى سنتين لأن هيئة الأمم المتحدة أبدت ذلك ، وما دام الأمر كذلك فإن همنا الأول منصرف كما هو الحال في السودان إلى أن يكون للشعب الليبي تقرير مصيره بنفسه .

وفيا يتعلق بأريتريا كانت وجهة نظرنا أن ذلك الجزء من البلاد التي ترغب الأغلبية الساحقة من سكانه في الاتحاد مع إثيوبيا يجب أن يضم إليها، ولكن حلا آخر قد تقرر وهو النظام الاتحادي، وهنا أيضا نزلنا على حكم القرار إذ لم يكن مناص من ذلك في الظروف المذكورة.

ولكن الظروف في السودان تختلف عن ذلك اختلافًا جوهريًا، وكما صرحت في مجلس العموم يكون من المحزن أن يعمد شيء صنفوا التقدم الذي حدث في الميدانين السياسي والمادي .

وأرد الآن أن أقول كلمات قليلة عما تعتبر حكومتى اب المسألة السودانية وأعني مبلغ السرملة التي تصل بها البلاد إلى الحكم الذاتي وتقرير المصير ، وإني أهدف إلى إقناع حكومتكم بالمساهمة مع حكومتى في سبيل هذه الغاية ، إن السياسة التي أعانتها كل من حكومتينا بشأن السودان واحدة وما يجب حله إذن هي المسألة العملية وأعني كيف تتوفر العناصر اللازمة

لحكومة مستقرة في السودان وكيف يوجه الشعب السوداني نحو الحكم الذاتي ، وقبل أن  
أناقش هذه المسألة ، أود أن أنقض زعمها وردفي بيان سعادتكم وهو الزعم بأن حكومة السودان  
قد تعمدت بموافقة حكومتى إبقاء جنوب السودان في حالة بدائية ، وفصلت بينه وبين شمال  
السودان فصلا تاما ولم تسمح لسكان شمال السودان بالدخول في الجنوب .

إنى أصارحكم بأنكم إذا درست جنوب السودان لوجدتم هذا الزعم غير صحيح ، فقد  
دل التاريخ الكثرة بعد الأخرى على أننا إذا أردنا الاحتفاظ بالثقافات الأهلية البدائية خشية  
أن تنقرض عند ما تتصل بتوم أكثر تقدما فمن الواجب معالجتها بأكبر العناية ، وهذا  
ما نجحت فيه حكومة السودان .

إن مدى الاختلاف بين تطور شمال السودان وتطور جنوبه مشكلة خطيرة ، على أن  
سكان جنوب السودان قد بلغوا في السنوات الأخيرة مرحلة تسمح باتصال أكبر ، واليوم  
يجلس نوابهم في الجمعية التشريعية السودانية حيث يتناقشون على قدم المساواة مع زملائهم  
من نواب الشمال ، وإنى لأوصى سعادتكم بدراسة مشروع حكومة السودان للقيام في الجنوب  
الذى يتضمن أحكاما خاصا بزيادة استخدام اللغة العربية في جميع المدارس بجنوب السودان  
بما فيها المدارس التي تديرها البعثات المسيحية .

الواقع أنه إذا كانت هناك ناحية من نواحي إدارة الحكومة السودانية تعلق على كل لوم  
فإنى لا أشك في أن أية هيئة من المحكمين العدول غير ذوى الغرض لا بد أن توافق على أن  
هذه الناحية هي إدارة المديرية الجنوبية .

والآن أعود إلى ما سميت به المسألة السودانية .

إن منح السودانيي الحكم الذاتي هو في اعتقادي مسألة وقت ، وعلى كل من حكومتينا واجب  
تؤديه في هذا الشأن ، فإذا نجحنا ما بيننا من رغبة أمكن أن نعمل لحل هذه المسألة ، ونكون  
قد قمنا بعمل عظيم .

إن المجلس التنفيذي للحاكم العام فيه الآن أغلبية للسودانيين . وحكومة السودان ترجو  
كما سبق أن ذكرت أن توسع أساس اختيار الجمعية التشريعية قبل الانتخابات المقبلة .  
وهاتان خطوتان مهمتان في الطريق الصحيح وخطوة أخرى هي أن يشارك أنصار الوحدة  
مع مصر في الانتخابات المقبلة للجمعية التشريعية ، فإذا فعلوا لأن الشعب السوداني يكون  
للمرة الأولى ممثلا بهيئة ليست منتخبة انتخابا ديمقراطيا فحسب بل هي أيضا هيئة جاء أعضاؤها  
من جميع الطبقات والطوائف .

على أنني في الوقت الحاضر أرى لزاماً علي أن أذكر لسعادتكم أن العقبة الرئيسية التي تحول دون انتخاب جمعية تشريعية تمثل السودان تمثيلاً تاماً هي الموقف الجاهل الذي تقضه الحكومة المصرية من مستقبل السودان .

لقد يتطلب الأمر حلولاً وسطى والمملكة المتحدة لها تجربة طويلة في توجيه الشعوب الأخرى بنجاح في آسيا وأفريقيا وأغزيرهما نحو الحكم الذاتي. ولكن ما دامت الحكومة المصرية ترفض تعديل إلحاحها في وحدة مصر والسودان فإن أنصارها في السودان يجحدون بالطبع من الصعب أن يتفقوا على حل وسط مع هؤلاء السودانيين الذين يعتقدون بإخلاص أن خير مصالحة لبلادهم هي في الاستقلال .

على أن سياسة حكومتى ستظل في هذه الأثناء كما كانت . أن تبذل كل ما في مقدورها لتضمن أن يكون اختيار السودانيين في النهاية للطريقة التي تحكم بها بلادهم اختياراً حراً .

وأود في الختام أن أقول إنى أعتقد أن حكومتنا متفقتان من حيث المبدأ على مستقبل السودان . وإنى سررت إذ رأيت سعادتكم في آخر بيانكم عن السودان توضحون أن حكومتنا متفقتان على أن هدفهما في السودان هو إعطاء السودان الحكم الذاتي بأسرع ما يمكن ولكن لسوء الحظ أننا لا نزال نختلف على الوسائل التي يمكن بها إدراك هذا الهدف .

فهل يمكن أن نتفق على تهيئة الظروف اللازمة لحصول السودان على الحكم الذاتي ؟ هل يمكن أن نتفق على نسيان ما بيننا من ريبة انزعج الشعب السوداني ونبذل كل ما في وسعنا لمساعدته في الوصول إلى تلك الغاية . إذا أمكن ذلك فإن مشكلة السودان تكون ممكنة الحل .

صلاح الدين (بك) — أشكر سعادتكم على عنايتكم بدرس بياني والرد عليه ولا أريد الآن أن أعتمد على هذا الرد فقد يطول تعقيبى . وقد يحسن أن أؤجله إلى ما بعد دراسة ردكم على مهل . ولكن هناك مسألة لا بد لي من أن ألفت النظر إليها . إننا نبذل الآن ما نستطيع من جهد لمناقشة المسائل المتعلقة بين الحكومتين ، والتغلب على الصعوبات التي تحيط بها والوصول إلى حل نرضاه وترضونه وأظنكم توافقوننى على أنه من المستحسن اجتناب كل ما يعكر صفو مناقشاتنا ، أقول ذلك لأنى تلقيت من الحكومة المصرية في مساء السبت الماضى برقية بشأن اقتراح مقدم إلى الجمعية التشريعية في السودان عن الحكم الذاتي وقد سمح الحاكم العام بمناقشة هذا الاقتراح . وتعتمد الحكومة المصرية بحق أن هذا الأمر مما لا يملك الحاكم العام أن يتصرف فيه بدون موافقتها . وأنه لا يكفي فيه موافقة الحكومة البريطانية

على فرض أنها أستشيرت وواقمت عليه . وقد اضطر رئيس الوزارة المصرية إلى أن يبرق إلى الحاكم العام موضحا ذلك طالبا منه وقف مناقشة الاقتراح وبحث إلى رفعته بنص برقيته إلى الحاكم العام طالبا مني أن أتصل بهم لأشرح لكم هذا الموقف وأطلب منكم إصدار تعليماتكم إلى الحاكم العام بعدم المضي في هذه الخطوة التي قد تعكر الجو علينا ونحن نريد أن نتحدث في جو صاف . غير أني لم أشأ إزعاجكم في يوم العطلة فتولى سعادة عمرو (باشا) الاتصال برجال وزارة الخارجية في هذا الشأن فوصلوه بالنظر واليد . والآن أرجو أن تكون وزارة الخارجية قد اتخذت من ناحيتها إجراء يمنع المضي في مناقشة الاقتراح المعروض على الجمعية التشريعية وينصح حكومة السودان بتجنب كل ما من شأنه إثارة الصعوبات أو إثارة الرأي العام المصري في هذا التطور الدقيق المهم من محادثتنا . فإذا لم تكن وزارة الخارجية قد فعلت ذلك فرجائي المبادرة به لأن سفيرنا لم يتناقى رد الوزارة حتى الآن .

مستربيفن : بدأ إجابته موضحا أن الحاكم العام لم يستشر حكومة جلالة الملك مقدما في هذا الشأن ، وأضاف أن قرار الحاكم العام بالموافقة على إجراء هذه المناقشة وهو في رأي مستربيفن قرار من حق الحاكم العام اتخذته بمقتضى سلطته كحاكم عام . فلهذا ووجه سير روبرت هاو بمسألة صعبة لا يستطيع تقديرها إلا الرجل الموجود هناك .

وهنا أخبر مستربيفن صلاح الدين ( بك ) بنتيجة المناقشة التي وصفت توالى عليه وتلا نص إجابة الحاكم العام على برقية ( رفعة ) النحاس ( باشا ) التي كان صلاح الدين ( بك ) قد أشار إليها . ثم قال إنه شخصيا يميل إلى الاعتقاد بأن المناقشة إذا كانت قد أجلت لأفضى ذلك إلى حدوث سوء تفاهم غير مرغوب فيه في السوان وإلى قيام شك لا مبرر له حول المحادثات الدائرة بينه وبين صلاح الدين بك . على أنه يوافق شخصيا على أن إجراء مناقشات من هذا النوع في المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ . وبناء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما في وسعه حتى لا يتخذ في الخروطوم أى عمل يمتثل بأية حال أن يتير جدلا بين الحكومة المصرية وحكومة جلالة الملك . كما أنه هو نفسه يتعهد بأن يبذل غاية جهده حتى لا يقع في لندن من جراء هذه المناقشة أى شيء يعكر جو المحادثات الجارية . وهنا اقترح مستربيفن أن يبعث برسالة شخصية منه تتضمن آراءه السالفة إلى رئيس وزراء مصر .

صلاح الدين ( بك ) : الذي يهمني الآن وقد تمت مناقشة الاقتراح في الجمعية التشريعية هو ألا يتكرر ما يدعو إلى عدم ارتياح الحكومة المصرية أو إثارة الرأي العام المصري أو تعكير جو هذه المحادثات . ويسرني أنكم توافقوننى على ذلك وتعاملون عليه . كما يسرني أن أبانغ ( رفعة ) النحاس ( باشا ) أنكم كنتم متفقين معه في عدم ملازمة مناقشة الاقتراح في أثناء محادثتنا . وإني أترك المسألة عند هذا الحد معتمدا على أن تعليماتكم لا بد مثمرة . فلا يتحدث بعد الآن ما يستدعي أى شكوى .

(٥) من محضر جلسة يوم ٨ يونيه سنة ١٩٥١

الساعة ١٢ ظهرا

### الحاضرون

حضرة (صاحب المعالي) محمد صلاح الدين (باشا) سعادة سير رالف ستيفنسون  
حضرة الأستاذ علي زين العابدين حسنى سعادة مستر تشابان أندروز

السفير البريطاني — عندى ورقتان أود أن أسألهما اليوم إليكم . الأولى عن الدفاع (وهنا تلا سعادة السفير المفكرة المرافقة رقم ١) . والثانية عن السودان (وهنا تلا سعادته المفكرة المرافقة رقم ٢) . ثم قال إن هناك بعض ملاحظات أود أن أدلى بها :

(أولا) لم يأت ذكر في المفكرة الخاصة بالسودان لاعتن السيادة المصرية ولا عن استقلال السودان أى أن المسألة لم يقض مقدما فيها على هذا الوجه أو ذلك .

(ثانيا) أن إعلان سيادة مصر أو أية سيادة أخرى على السودان ان يحدد قبولا لدى أكثرية السودانيين .

(ثالثا) أن على الحكومة المصرية أن تواجه حقائق معينة :

(أ) الوعي القومى السودانى الذى ظهر فى الخمس أو الست سنوات الأخيرة .  
(ب) وجوب معاملة السودانيين باعتبارهم جماعة قومية فلا يحدث تغيير فى وضعهم دون استشارتهم ويجب أن يكون لهم حق تقرير المصير .

وزير الخارجية — سأباحث مع زملائى فيما تضمنته المفكرتان ثم أجتمع بكم ولكن لدى تعليق عاجل على ملاحظاتكم الأخيرة ، إن المسألة مسألة وحدة بين مصر والسودان وليست مسألة سيادة مصر على السودان ومتى كان الأمر أمر بلد موحد فإن مسألة تقرير المصير لا تشأ بحال .

### مفكرة ( ٢ )

.....  
بالرغم من أنه لم يحدث تقدم ملموس نحو عقد اتفاق خاص بالدفاع فإن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة — مع احتفاظها برأيها فى أن مسألة السودان منفصلة تماما عن مسألة الدفاع — مستعدة لأن تشرع فى مباحثات عن السودان مع الحكومة المصرية .

وتأمل حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة خطوة أولى أن تحصل على موافقة الحكومة المصرية على المبادئ المبينة في ملحق هذه المفكرة . وهذه المبادئ تمثل محاولة جديدة من جانب حكومة جلالة الملك لوضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبل السودان .

ويلاحظ أن هذه المبادئ تتترف باعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر، وتمكن الحكومة المصرية من أن تقوم بدورها الصحيح في تطور السودان وفي الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار التزامات حكومة جلالة الملك نحو الشعب السوداني .

فإذا رغبت الحكومة المصرية في أن تساهم في هذه المبادئ فقد يمكن عندئذ أن تضع الحكومتان معا برنامجا للتطور السياسي والاقتصادي في السودان .

وقد صيغت هذه المبادئ بأعظم العناية وبغرض اجتناب المساس بشهـور كل من الشعبين المصري والسوداني، وكذلك اجتناب أي سوء تأويل لمعناها الحقيقية كالذي أدى إلى فشل المفاوضات الانجليزية المصرية في سنة ١٩٤٦

السفارة البريطانية

القاهرة في ٨ يونيو سنة ١٩٥١

### ملحق بيان بالمبادئ

(١) بالنظر إلى اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ولضمان أكل التعاون في التوسع في كميات المياه الممكن الانتفاع بها وفي توزيعها فن الجوهري أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

(ب) أن الهدف المشترك لمصر وبريطانيا العظمى هو أن تمكننا الشعب السوداني من بلوغ الحكم الذاتي الكامل في أقرب فرصة عملية ومن أن يختار لنفسه بعد ذلك بملاء حريته شكل حكومته وعلاقته بمصر على خير وجه يحقق حاجاته حينذاك .

(ج) بالنظر إلى الفروق الواسعة بين السودانيين في الثقافة والحس والدين والتطور السياسي فإن إجراء الوصول إلى الحكم الذاتي الكامل يقتضى تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين .

(١) من أجل ذلك توافق الحكومتان على أن تؤلفا فوراً لجنة ثلاثية لمعاونة السودانيين على بلوغ الهدف الموضح في الفقرة (ب) ومساعدتهم على وضع دستورهم المقبل .

٨ يونيو سنة ١٩٥١

(٦) من محضر جلسة يوم الجمعة ٦ يوليه سنة ١٩٥١

الساعة العاشرة والنصف صباحا

### الحاضرون

- حضرة (صاحب المعالي) محمد صلاح الدين (بك) . سعادة سير رالف ستيفنسون .
- حضرة (صاحب المعالي) إبراهيم فرج (باشا) .
- حضرة الأستاذ علي زين العابدين حسنى .

وزير الخارجية — لدى مفكرة أريد تسليمها إليكم وفيها الرد على مفكرتكم الأخيرتين ومنها تتبينون أيضا شعور الحكومة المصرية بالنسبة إلى الموقف كله (وهنا قرأ حضرة وزير الخارجية المفكرة التالية) :

### مفكرة

١ — ترجو الحكومة الملكية المصرية أن تكون حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد فرغت من دراسة المقترحات المصرية المضادة الخاصة بالهلاء وهي المقترحات التي سلم وزير الخارجية المصرية مفكرة بها إلى السفير البريطاني في ٢٤ أبريل الماضي . ولا شك أن المدة التي انقضت منذ ذلك التاريخ كانت كافية لإتمام هذه الدراسة وإبداء الرأي في المقترحات المضادة المشار إليها .

٢ — والحكومة الملكية المصرية تجد نفسها مضطرة لأن توجه التفات حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة إلى تعذر الاستمرار — إلى غير حد — في المحادثات الجارية بين الطرفين منذ شهر يوايه سنة ١٩٥٠ ، فقد استغرقت هذه المحادثات حتى الآن أكثر من عام دون أن تلوح بارقة أمل في الوصول إلى الاتفاق المنشود بل إن هذه المحادثات ليست إلا حلقة أخيرة في سلسلة المحاولات التي بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لإقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترام حقوق مصر وكفّ الدوان على سيادتها ووحدة أراضيها .

وواضح أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة لا تخسر شيئا من هذه المطاولة ، أما الحكومة الملكية المصرية فقد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأي العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى .

ولا محل للملاحظة التي وردت في مقكرة السفارة البريطانية المحررة في ٨ يونيو سنة ١٩٥٠ من أن المقترحات المصرية المضادة لا يبدو أنها تختلف في الجوهر عن المطالب التي أعلنتها الحكومة الملكية المصرية كأهداف لها حين تولت الحكم منذ نحو ١٨ شهرا . ولا وجه للمقارنة بين موقف الحكومتين على النحو الوارد في هذه المقكرة لأن الحكومة الملكية المصرية إنما تطالب بمحقوق وطنية مقدسة لا يمكن التهاون فيها على حين تجرى حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة وراء مصالح مبالغ فيها ، ولذا تعارض الحق والمصلحة وجب تغليب الحق على المصلحة .

ومع ذلك فقد بذلت الحكومة الملكية المصرية كل ما في طاقتها للتوفيق بين حقوق مصر والمصالح التي تدعيها بريطانيا العظمى وهي تعتمد بكل إخلاص أن مقترحاتها المضادة هي وحدها التي تكفل هذا التوفيق على الوجه المرضي .

٣ — كذلك لا يسع الحكومة الملكية المصرية أن تفرق بين بعض الحقوق الوطنية وبعضها الآخر فتقبل الفصل بين مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، فالمسألان في اعتبارها كل لا يتجزأ ويتحتم حلها في وقت واحد وأن يشملهما معا أي اتفاق يعقد بين الطرفين .

٤ — يسر الحكومة الملكية المصرية أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد عدلت عما كانت تراه من تأجيل البحث في مسألة السودان وهي لا ترى مانعا من وضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبله ، ولكنها لا تستطيع مطلقا أن تقبل وجهة النظر التي تضمنتها المقكرة البريطانية وملحقها في شأن هذه الأهداف وذلك للأسباب الآتية :

أولا — لأنها أغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وهي الحقيقة القائمة التي يستحيل على أية حكومة مصرية أن تقبل اتفاقا لا يعترف بها . نعم جاء في المقكرة أن المبادئ المحقة الصحيحة بها تعترف باعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر ، ولكن الملحق حصر هذا الاعتماد على مياه النيل ولم يترتب عليه إلا القول بأن من الجوهرى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

والواقع أن رابطة الاعتماد على مياه النيل التي لا يقلل أحد من أهميتها ليست هي الرابطة الوحيدة التي جمعت بين مصر والسودان من أديم عصور التاريخ ، فهناك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والعادات والمصلحة والوحدة الجغرافية والوحدة الاقتصادية الخ . ومن قيام كل هذه الروابط الوثيقة التي لا تنفصم يكون من إهدار الحق أن نتحدث المقكرة وملحقها عن بلدين وشعبين بدلا من أن نتحدثنا عن بلد واحد وشعب واحد لا يتجزآن ولا ينفصلان .

ثانياً - لما ورد في المفكرة عن التزامات حكومة جلالة الملك نحو الشعب السوداني، إذ لا يكفي أن تحمل حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة نفسها بنفسها هذه الالتزامات المزعومة التي لا تستند إلى أي حق، ثم تجيء اليوم تعتمد عليهما في التفريق بين المصريين ومواطنيهم السودانيين، والواقع أن الوضع التاريخي والقانوني لوحد مصر والسودان لا يترك أية نغزة يمكن للحكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة أن تنفذ منها بدعوى التزاماتها نحو السودانيين، وقد سبق للحكومة الملكية المصرية أن أوضحت هذا الوضع في مناسبات كثيرة مما يغني عن التكرار .

ثالثاً - لما جاء في الملحق من الفروق الواسعة بين السودانيين في النفاة والجنس والدين والتطور السياسي . فبعض هذه الفروق لا يستند إلى أساس علمي صحيح كفروق الجنس، والباقي تحمل مسؤوليته إدارة السودان التي تعمدت أن تنزل جنوب السودان عن شماله وأن تحرم على أهل الشمال الاتصال بأهل الجنوب، وأن تقف بذلك حائلاً دون ما كانت تستلزمه طبائع الأشياء من انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي في الجنوب .

وعلى أية حال فإن الحكومة الملكية المصرية لا تقبل مطلقاً الاحتجاج بهذه الفروق للتمييز بين بعض بلاد السودان وبعضها الآخر، أو تعطيل تمتع السودانيين جميعاً بالحكم الذاتي .

٥ - لهذا كله تقترح الحكومة الملكية المصرية أن يكون بيان المبادئ على الوجه الآتي :

( أ ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري .

( ب ) تمتع السودانيين في نطاق هذه الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتي .

( ج ) انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الآن في السودان بمجرد انقضاء هذين العامين .

( د ) في حالة قبول المبادئ الموضحة في الفقرات الثلاث أ ، ب ، ج ، توافق الحكومة الملكية المصرية على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ الهدف الموضح في الفقرة ب .

السفير البريطاني - إن الفقرتين الأولى تتناولان الدفاع . والموقف لم يتحسن على أية صورة فيما يتعلق بالسلام في الشرق الأوسط ولم يكن من المستطاع أن تقترب أي اقتراب من مطلب الحكومة المصرية الخاص بالسلام الكامل . ونحن ندرس الآن طريقة علاج

مشترك لمسألة الدفاع وعندما أتلقى تعليمات في هذا الموضوع سأحيطكم علما بما واصلت ياأسا من الوصول إلى اتفاق . بيد أن على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين :

( ١ ) التعاون في مشروع دفاع واف قد يجنب مصر الغزو كلية .

( ٢ ) أن تتعرض مصر لغزوبين أحدهما من الشمال الشرقي لاحتلال البلاد والآخر من الغرب تقوم به الدول الغربية لطرد المعتدين وهذا أمر مؤكد تماما بالتأكيد . والتعاون في مشروع دفاع مشترك يتيح لكم بالتأكيد فرصة طيبة لتجنب الغزو كما وقع في الحربين الماضيتين وإني على يقين من أنه ليس من المستحيل أن نجد طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع .

أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من المفكرة فيبدو لي أنها بيان لآراء الحكومة المصرية وأهدافها، وهو بيان لا يقوم على معرفة دقيقة بشئون السودان، وكل ما يمكنني اقتراحه هو استشارة السودانين فإذا وافقوا على هذا البيان فيها ونعمت ، ولكننا على يقين من أنهم لا يوافقون .

وفيما يتعلق بالتزامات حكومة جلالة الملك نحو السودانين فإنها ترجع من جهة إلى اتصالنا الطويل بالسودان ومن جهة أخرى إلى رغبات السودانين أنفسهم .

أما وجهة النظر التاريخية القانونية التي تقول بوحدة مصر والسودان فلا شك أنه يمكن الدفاع عنها من بعض النواحي . ولكن حدث في العشرة سنين الأخيرة تغيير كبير .

وأما عن دعوى وحدة الجنس فلا يمكن القول جديا أن هناك شيئا من هذا القبيل بين الشاوك والنوير من جانب وبين السودانين الشماليين من جانب آخر .

وفيما يتعلق بمنع انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي في جنوب السودان ، فإن إدارة السودان لم تفعل شيئا من هذا القبيل ، بل إنها على العكس ساعدت على تعليم اللغة العربية وشجعت انتشار الدين الإسلامي هناك .

وأود أن ألاحظ تعليقا على بيان المبادئ التي أوضحتها الحكومة المصرية في الفقرة الخامسة من مذكرتكم أنها تختلف كثيرا عن المبادئ الواردة بمفكرتنا ونحن لا نقول أن اعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر متصور على مياه النيل بل نعرف أن مصر والسودان متناحيين جغرافيا ولهما مصالح اقتصادية مشتركة .

ولعلكم تقدرون أن الحكومة البريطانية لا يمكنها الموافقة على المبدأ ( أ ) مقررا بمثل هذه الصراحة دون استشارة السودانين وموافقتهم .

ويبدو لي أن المبدأ ( أ ) الوارد بالمفكرة المصرية وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى هو بيان موقف مصر تجاه هذه المسألة أكثر منه أى شىء آخر فهل يمكننا العثور على صيغة تتفق عليها تحمل محل جميع هذه المبادئ

إننا لا نعارض فى أى مبدأ من المبادئ التى يلتجئونها إذا استشير السودانيون ووافقوا عليها ومع ذلك لا نستطيع قبولها دون استشارة السودانين وليس لنا أى غرض أو رغبة فى الفصل بين السودانين والمصريين ولكننا نصر على أن يكون للسودانيين فى هذا الأمر حرية الاختيار .

أما فيما يتعلق بالنسحاب العناصر البريطانية فى إدارة السودان الحالية فهذا أيضا مستحيل ، فإن انسحابهم قبل الأوان يعنى أن نظام الحكم كله فى السودان ينهار من أساسه ، وهذا لا يتفق مع مصالح مصر بأية حال .

والاقتراح الوحيد الذى يبدو أنكم تقبلونه هو اقتراح اللجنة الثلاثية وحتى هذا تعلقونه على قبولنا لمبادئكم الميمنة فى أ ك ب و ج .

وأود أن أعرف ما إذا كانت الحكومة المصرية على استعداد لأن تبحث معى إعادة صياغة هذه المبادئ إذ أثنى مخول أن أتناقش فى ذلك دون الرجوع إلى لندن .

وزير الخارجية — قبل أن أرد على تعليقكم أود أن أسأل بوجه عام هل ينتظر أن نتلقى الرد قريبا على مقترحاتنا المضادة الخاصة بالجللاء ؟

السفير البريطانى — لست أدرى ولا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال ، بيد أنى أعلم أن حكومة جلالة الملك تنظر فى المسألة وتحاول العثور على طريقة مشتركة لعلاجها والحكومة البريطانية كما تعلمون مشغولة فى الوقت الحاضر بمسائل أخرى .

وزير الخارجية — أعرف أن الحكومة البريطانية مشغولة إلى حد كبير بالصعوبات التى تواجهها فى إيران ولكن متاعب الحكومة البريطانية لاتتهدى ، وسياستها الخارجية واسعة المدى ، فإذا رتبنا على المتاعب التى تصادفها فى أرجاء العالم الأخرى تعطيل حل المشاكل المعقدة بيننا وبينها فإن تنتهى ، والمسألة المصرية لاتقل أهمية فى ذاتها من حيث اتصالها بقضية السلام العام من أية مسألة عالمية أخرى ، بل لعلها ترجح الكثير من هذه المسائل ، وهذه

على الأقل هي نظرتنا نحن إليها بل هي بالنسبة إلينا مسألة حياة أو موت ، وقد كان الشهران اللذان انقضيما منذ سألناكم مقترحاتنا المضادة كافية رفوق الكفاية لأن يصلنا ردكم على هذه المقترحات مهما تكن مشاغلكم الأخرى . وأرد أن أؤكد لسعادتكم أن الحكومة المصرية كما أوضحت في المفكرة التي سلمتها إليكم اليوم لا تستطيع أن تمنحني في هذه المحادثات فترة طويلة أخرى ، بل إن الظروف البرلمانية نفسها تحدد الأجل الذي يجب أن نعرف فيه ما إذا كان هناك أى أمل للوصول بهذه المحادثات إلى نتيجة موافقة على أساس من الحق والعدل والمساواة والسيادة واحترام استقلال الشعوب ووحدة أراضيها أم أنه لا نتيجة لها إلا الفشل .

إن الدورة البرلمانية الحالية في مصر توشك أن تنتهى ولا أقدر لاستمرارها أكثر من بضعة أسابيع قد لا تتجاوز الستة ، والحكومة مضطرة قبل فض الدورة إلى أن تدلى إلى البرلمان ببيان كامل عن المحادثات ، إذ من حق تنثيل الأمة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت . والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هي قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها إلى البرلمان الذي يجب أن يقدم إليه حساب دقيق عن تصرف الحكومة في أهم مسائل السياسة الخارجية طوال العامين الماضيين . وليس لدى ما أضيفه إلى ما تقدم إلا أن ألاحظ على تعليقكم في شأن الجلاء أنه أفرغ في لغة الحرب والقوة والغزو مع أننا كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة يجب أن نتحدث بلغة السلم والأمن الدولى وإقرار الحق والعدل واحترام سيادة الشعوب ووحدة أراضيها ، وهى اللغة التي لم نتجح حتى الآن في إقناعكم بها ، ولا أحسب أن هناك سبيلا إلى أى اتفاق حتى تتقارب اللغتان .

السفير البريطانى — هل أفهم من هذا أن الحكومة المصرية قد وطدت العزم على أن تدلى ببيان عن هذه المحادثات قبل انتهاء الدورة البرلمانية الحالية .

وزير الخارجية — بكل تأكيد ، إن على الحكومة أن تقدم عن هذه المحادثات إلى البرلمان حسابا مفصلا .

السفير البريطانى — لا أظن أن تعليقكم بأن يبارى مفرغ في لغة الحرب والقوة تعليق عادل ، ولا أظن أن بريطانيا أقل إخلاصا لمبادئ هيئة الأمم المتحدة عن مصر . وقد نص الميثاق نفسه على الاتفاقات الإقليمية ونحن نحاول أن نعقد اتفاقات لضمان الأمن الإقليمى .

وزير الخارجية — نحن نعتبر أن السياسة التي تتبعها بريطانيا العظمى في مصر والسودان منافية لميثاق هيئة الأمم المتحدة في نصه وروحه ، فهى منافية لمبدأ المساواة في السيادة ولبدأ استقلال الدول الأعضاء وسيادتهم ولبدأ الذى يقضى بوجود امتناع كل دولة عن المساس باستقلال غيرها من الدول الأعضاء أو بوحدة أراضيها كما أنها تناقى قرار هيئة الأمم المتحدة

بوجوب جلاء القوات الأجنبية عن أراضي الدول المحتلة بغير رضاها ... الخ أما عقد محالفات إقليمية فأنا أعرف أن الميثاق يبيحه . ولكن هذه المحالفات يجب أن تعتمد بالرضى والاختيار وغنى عن البيان أن مصر شعبا وحكومة لا ترغب في أى محالفة على أساس احتلال أراضيها والعبث بوحدةها .

السفير البريطاني — ذكرت لى أن الحكومة المصرية قد وطدت العزم على أن تدلى للبرلمان بيان كامل عن المحادثات فهل هذا القرار نهائى؟ قد تضطر حكومة جلالة الملك أيضا فى هذه الحالة إلى الإدلاء ببيان، وأظن أنه قد يكون لهذا أثر سيء إذ يدلى الجانبان ببيانات علنية يجدان بعدها من الصعب التراجع عنها أو مواصلة المفاوضات فى المستقبل، ولذلك ينبغى العناية الفائقة بصياغة مثل هذه البيانات إذ لا نريد أن نجعل المفاوضات أكثر تعسرا .

وزير الخارجية — لاشك أن من حق حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة أن تلقى بدورها بيانا فى البرلمان البريطانى ، ولا شك أن دلاقات البلدين فى المستقبل ستتأثر إلى حد كبير بهذه البيانات العلنية التى يلقبها كل طرف فى برلمانها، وأنا لا أستطيع أن أتفعل كثيرا بالنسبة إلى مستقبل هذه العلاقات إذا انتهى الأمر بنا إلى فشل المحادثات وقطعها بل أعتقد أن هذا الفشل من شأنه أن يؤدي إلى ضياع كل ثقة للشعب المصرى فى إمكان التفاهم معكم بطريق المفاوضات، وأنتم تعلمون أن الرأى العام المصرى كان قد كوّن فعلا هذه العقيدة ولكن الحكومة الحالية أخذت على عاتقها مسؤولية استئناف المحادثات معكم وافسحت لها كل الوقت الكافى . إذ أننا إذا اعتبرنا مباحثات الفيلد مارشال سليم بداية لهذه المحادثات تكون محادثاتنا قد استغرقت أكثر من خمسة عشر شهرا . أما ما أشرت إليه من وجوب العناية بصياغة البيان الذى يلقى فى البرلمان فجوابى هو أن الحكومة المصرية ستتوخى بسط الحقائق كما هى وسيكون محتما والحالة هذه نشر المحادثات كلها .

السفير البريطانى — هل يقتصر البيان المصرى على توضيح ما تكون المحادثات قد بلغته فى ذلك الوقت حتى إذا لم نفرغ منها فى ستة أسابيع؟

وزير الخارجية — لقد سبق أن ذكرت أن فشل المحادثات سيستتبع حتما قطعها والمفروض أنها فى هذه الحالة ستكون قد قطعت قبل إيضاح الحقائق للبرلمان وسيقال للبرلمان أنها فشلت وأنها قطعت .

السفير البريطانى — بمعنى آخر تقولون إنه إذا لم نصل إلى نهاية موفقة قبل انتهاء الدورة البرلمانية فإن الحكومة المصرية ستقطع المفاوضات . وإذا كان هذا قرارا نهائيا فأرى

لزاما على أن تؤكد ماله من نتائج خطيرة جدا ، وأن أمرىب عن أسفى لما يبدو من عزم الحكومة المصرية على البت فى المسألة اعتسافاً . وإنى أفهم من هذا أن مجلس الوزراء قد خولكم لإبلاغى هذا القرار .

وزير الخارجية — أقول لكم هذا باسم الحكومة المصرية باعتبارى وزيرا للخارجية، والآن أصل إلى تعليقكم على مقترحاتنا الخاصة بوحدة مصر والسودان، فالأحظ أنكم تنسون دائما أصل الحق، فمصر والسوان مرتبطتان من أقدم العصور ارتباطا طبيعيا، ولم يكن لكم أى شأن فى السودان قبل احتلالكم مصر، وكان السودان يكون إذذاك جزءها الجنوبى نأتمزتم فرصة احتلالكم مصر لتضموا أقدامكم فى السودان ومع ذلك لم تكونوا تدعون أنكم تعملون فيه لأنفسكم أو تتحملون مسؤوليات قبل السودانين بل كنتم تقولون دائما إنكم تعملون باسم مصر وحساب مصر . ولهذا كله نكره عليكم ما تدعونه الآن من تحملكم مسؤوليات قبل السودانين، فإذا انتفت هذه المسؤوليات التى لا تستند إلى أى أساس قانونى أو تاريخى وإذا تقررت الحقيقة القانونية التاريخية الجغرافية الخاصة بوحدة مصر والسودان تبين بجلاء مبلغ بطلان المبادئ التى تضمنتها مفكرتكم ومبلغ صحة المبادئ التى تضمنتها ردنا .

هذا ويسرنى أنكم فى تفسيركم لعبارات المفكرة البريطانية لم تحصر وا اعتماد مصر والسودان كل منهما على الآخر فى مياه النيل وحدها بل اعترفتم بأن هذا الاعتماد المتبادل قائم أيضا من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية ، وأعتقد أن تبادل الاعتماد فى هذه النواحي التى اعترفتم بها كاف وحده للتسليم بوحدة مصر والسودان. فكيف إذا أضفنا إليه ما يربط بين المصريين والسودانيين من روابط الجنس والعروبة واللغة وأغنى بها اللغة العربية والدين الإسلامى، ولا أظنكم تذهبون إلى حد إنكار قيام هذه الروابط بين المصريين وبين أربعة أخماس أهل السودان . أما سكان جنوب السودان فيربطهم أيضا بسكان شمال السودان وسكان مصر الأصل الحامى ، وهذا هو ما قصدناه حينما قلنا إن عبارتكم الخاصة باختلاف الجنس بين أهالى السودان لا تستند إلى الحقائق العملية الصحيحة. وأنا لا أريد أن أطيل فى هذه البحوث العلمية وأكتفى بأن أقول إن الكثير من علماء الأجناس ومنهم علماء بريطانيون يقررون أن السودانين جميعا من جنس واحد، وأن سكان جنوب السودان ليسوا زونجا، والواقع أننا إذا تدرجنا من دلتا النيل إلى صعيد مصر ثم إلى شمال السودان ثم إلى جنوبه وجدنا أن تدرج الجنس الحامى الذى سكن هذه البقاع كلها هو التدرج الطبيعى المعقول . وأن اختلاف اللون أو اللهجات لا يعنى والحالة هذه اختلاف الجنس، إنما مرده إلى اختلاف الجو والبيئة لبراى المسافات بين البحر الأبيض المتوسط وخط الاستواء .

أما اختلاف جنوب السودان عن شماله من حيث اللغة والدين فهو كما أوضحنا في مذكرتنا أثر من آثار سياسة عزل جنوب السودان عن شماله ، إذ مادام أربعة أجناس السودان عربا مسلمين يتكلمون اللغة العربية فقد كانت الواجب يقضى على إدارة السودان بإزالة كل حاجز يمنع الانتشار الطبيعي للغة العربية والدين الإسلامي بين أهل الفطرة من سكان الجنوب ، لا أن تفعل العكس بإصدار القوانين واتخاذ الاجراءات الكثيرة التي تمنع أهل الشمال من الاتصال بأهل الجنوب ، بينما هي تشجع إرساليات الدين المسيحي على ممارسة نشاطها في الجنوب . ومع ذلك فإن الأغلبية الساحقة من سكان جنوب السودان لا يزالون حتى اليوم على الفطرة ، ويجب لذلك إلحاقهم بمواطنيهم في الشمال مادام السودان بلدا واحدا ووطنا واحدا للجميع ، ولا أخالكم تقولون بعكس ذلك . أما ما تلحون في تكراره من وجوب استشارة السودانين فقد سبق أن رددت عليه في محادثاتي السابقة معكم ومع المرحوم مسير بيغن ، وشرحت الشواهد الكثيرة التي تدل على أن الأغلبية العظمى من أهل السودان يدينون بمبدأ الوحدة مع مصر ، ثم إنكم لم تجيبوني حتى الآن عن السؤال الواضح الصريح الذي سألته وهو هل تقبلون أن يجري استفتاء حر في السودان مع العلم بأن هذه الحرية لا يمكن أن تتوافر إلا بانسحابكم أولا منه إدارة وجنوداً وموظفين ؟ والخلاصة أن اعتراضاتنا على المبادئ الواردة في مفكرتكم اعتراضات تستند إلى الحقي والواقع وأن اعتراضاتكم على المبادئ الواردة في مقترحاتنا لا تقوم على أساس ، ومع ذلك أود قبل الاسترسال في التعليق أطلب منكم دراسة مقترحاتنا وإبلاغنا في الاجتماع القادم كيف يستطاع في رأيكم إعادة صياغة المبادئ بشكل ترضونه ورضاه ، ما دتم قد ذكرتم أنكم يخولون التحدث معي في هذا الشأن .

السفير البريطاني — يبدو لي على أساس ما ذكرتموه الآن أن النزويجيين والايطاليين مثلا يجب اعتبارهم شعبا واحدا ، ولكن مهما تكن صحة الشواهد التاريخية ، وشواهد علم الأجناس أو خطأها فمن الضروري أن تعالج الأمور كما هي اليوم ، وإني لا أستطيع أن أعتقد أن الحكومة المصرية تعتبر بصفة جديدة أن أهل الفطرة في جنوب السودان يتكلمون مع سكان الدلتا شعبا واحدا .

أما فيما يتعلق بالاستفتاء فأود أن أعلم ما إذا كنتم تريدون إضافة ذلك إلى مقترحاتكم .

وزير الخارجية — ليس هذا قصدي ولكن من حق أن أسألكم هذا السؤال ما دتم تكرر عبارة استشارة السودانين مع أنكم تسألون أن حرية استشارتهم لا تتوفر مع قيام الوضع الحالي في السودان .

السفير البريطاني — سادرس — إعادة صياغة المبادئ بفرض الوصول إلى بعض التتريب بين وجهات نظرنا . وأرجو الممذرة إذا عدت مرة أخرى إلى اعترام الحكومة المصرية قطع المفاوضات . وأرد أن أعلم ما إذا كان هذا سيحدث في حالة عدم نجاحنا في الوصول إلى حل موفق لجميع مشاكلنا قبل انتهاء الدورة البرلمانية أو أنه سيحدث في حالة عدم نجاحنا في العثور على أساس للاستمرار في المحادثات .

وزير الخارجية — المسألة بين الأمرين ، والذي أقصده هو أن نكون في هذه المدة قد استطعنا الوصول إلى أسس مقبولة للمفاوضات لأننا كما تعلمون لم نتجاوز حتى الآن ، وعلى الرغم من كل هذه المدة الطويلة ، مرحلة المحادثات .

(٧) من محضر جلسة يوم الجمعة ١٣ يوليه سنة ١٩٥١

الساعة ١٠،٣٠ صباحا

### الحاضرون

- حضرة (صاحب المعالي) محمد صلاح الدين (باشا) .
- سعادة سيرالف ستيفنسون .
- حضرة (صاحب المعالي) إبراهيم فوج (باشا) .
- حضرة الأستاذ علي زين العابدين حسني .

السفير البريطاني — لقد فكرت مايا في المسائل التي أثيرت في اجتماعاتنا الأخيرة وقد انتهيت إلى النتائج الآتية :

١ — مهما تكن صحة الحجج التاريخية أو خطأها فإن علينا أن نبحث الموقف كما هو اليوم .

٢ — يجب أن نفترض في بحثنا أن غرض كل من الجانبين هو العمل على رفاة السودانيين وليس السعي وراء المصلحة الخاصة فإذا قيل ذلك فإن خلافنا يكون خلافا على الوسيلة لحسب .

وزير الخارجية : لا نستطيع أن نضرب صفحا عن الحقائق التاريخية لأنها تتعلق بالحق وجودا وعدما، ومن المستحيل على مصر أن تترك حقها وترضى بالأمر الواقع الذي هو من

صنع الثورة وحدها . أما رفاهية السودانين فهي ما تعمل عليه مصر ولكن باعتبارهم مواطنين في الوطن المصري السوداني فإذا كانت رفاهية السودانين هي التي تهتمكم فهذه الرفاهية محققة على النحو الذي بينته .

السفير البريطاني — إذن توافتمون على أن المبادئ السامية هي التي تحدد موقف البلانيين ، وأنكم تستطيعون أن تعتمدوا على تأكيدي بأن هذا هو الشأن فيما يتعلق ببريطانيا ، فإذا قبّلتكم ذلك فإن الخلاف يكون خلافا على الوسيلة .

وزير الخارجية — معنى هذا أنكم تطالبون منا في عبارة لبققة ، التسليم بما تدعونه من أن عليكم مسؤوليات قبل السودانين ، وهذا ما لا نسلم به للأسباب الكثيرة التي شرحناها لكم في اجتماعاتنا الماضية ، والواقع أننا لانستطيع أن نبني أي بناء إلا إذا اتفقنا أولاً على الأساس الذي نبني عليه ، والأساس الوحيد الذي تقبله مصر هو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري لأن ذلك حقها الثابت . فإذا سلمتم بهذه الحقيقة أمكننا بعد ذلك أن نتبادل الرأي في البناء الذي نقيمه عليها .

السفير البريطاني — لعلمكم لا تجادلون في أننا نحاول بكل ما في وسعنا تحقيق رفاهية السودانين .

وزير الخارجية — نعم أنا أجادل في ذلك والذي اعتقده هو أن إدارة السودان التي كان مفروضاً أن تعمل على صورة مؤقتة باسم الحكومتين المصرية والبريطانية ولمصلحة السودانين وفي سبيل تقدمه ، إنما كانت تعمل لحساب الحكومة البريطانية وحدها وتهدف لأغراض استعمارية إلى فصل السودان عن مصر وفصل جنوب السودان عن شماله ، وعلى كل حال فقد تغيرت الظروف واستيقظ الوعي القومي في مصر والسودان على السواء وجاء الوقت الذي يجب فيه لإنهاء هذا الحكم القائم الآن في السودان وإرجاع الأمور إلى نصابها بأن تتركونا ومواطنينا السودانين نعمل على ما فيه خيرنا المشترك .

السفير البريطاني — لا يبدو بالنظر إلى ما تقولونه أننا سنصيب تقدماً كبيراً في هذه الناحية . واسمحوا لي أن أعرض عليكم تحميلاً للوقف كما أراه مقارناً بموقف مصر . فمصر تصر على القول بالوحدة تحت التاج المصري . وليس هناك سوداني يمكن أن يفسر هذا إلا بأن مصر تحكم السودانين ، ومهما يكن ما ينقله إليكم مراسلوكم من حزب الأشقاء فإن الحكم المصري غير مقبول لدى الأغلبية العظمى من السودانين . وحزب الأشقاء يفقد نفوذه ، وهناك الآن حزب أكثر أهمية في السودان وهو الجبهة الوطنية ، وهم يرغبون في نوع من العلاقة مع مصر باعتبار كونها جارا يرحى خيره . ولكن يتجنبوا قيام حركة جديدة للهدية وقد ساهموا بقسط كبير في اللجنة المؤلفة أخيراً لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية

ويحتمل أن توصي هذه اللجنة بأن يؤلف على الفور مجلس تنفيذي يكون من السودانيين وحدهم ، ولكنهم يهتمون اهتماما جديا بمطالب جنوب السودان وبالمناطق القبلية في شرقه وغربه . والواقع أن السودانيين يطالبون حكما ذاتيا حقيقيا ، فلو أن مصر أبدت شيئا من المرونة فليس ثمت شك في أن الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية بصفة عامة واعتماد كل من البلدين على مياه النيل بصفة خاصة سيؤديان حتما إلى الجمع بين مصر والسودان ، ولكن إذا أصرت مصر على فرض إرادتها ، فإني أخشى أن هذه السياسة تضر بملاقاتها المستقبلية مع السودان ضررا بالغاً وإن يكون ذلك في مصلحة أحد . إن مصر بتجاهلها الوعي القومي في السودان تعمل ضد مصالحها .

وزير الخارجية — إن هذه المعلومات التي أديتم بها الآن وهي مستمدة — ولا ريب من إدارة السودان — هي في حد ذاتها دليل على أن هذه الإدارة إنما تعمل لحساب بريطانيا وحدها ، وتقدم إليها في هذه المحادثات ما يشفع وجهة نظرها ، بل يمكننا أن نقول إنها توجه الأمور في السودان التوجيه الذي يقيد المتحدث البريطاني ، وبصرف النظر عما أشرتتم إليه خاصة بحزب الأشقاء فإنكم تعلمون أن هذا الحزب ليس هو وحده الذي يقول بوحدة مصر والسودان بل إن جميع الأحزاب فيما عدا حزب الأمة تقول بهذه الوحدة . والجبهة الوطنية التي أشرتتم إليها قد أبرقت إلى وزير الخارجية البريطانية وإلى رفعة النحاس باشا منادية بوحدة مصر والسودان ، وأعضاؤها لم يشتركوا في لجنة تعديل نظام الجمعية التشريعية إلا ليحققوا في النهاية هذا الغرض ، كما أعلنوا بكل صراحة عند قبولهم الاشتراك في هذه اللجنة . وقد احتاطت مع ذلك الأحزاب التي ينتمون إليها حتى لا تعتبر مسؤولة عما قد تنتهي إليه أعمال اللجنة من انحراف عن مبدأ الوحدة فأعلنت هذه الأحزاب دفعا لكل شبهة أنهم يشتركون في اللجنة بصفاتهم الشخصية . وفي حزب الأمة وهو الحزب الوحيد الذي اعترفت به الحكومة السودانية على الرغم من أنه ينادى باستقلال السودان ، وأول معنى لاستقلاله هو خروجكم منه ، وهذا في حد ذاته واضح الدلالة على أن هذا الحزب يعمل بتأثيركم للأغراض التي سبق أن شرحتها . وعلى كل حال فإننا إذا حكمنا على أهداف هذا الحزب بظاهر قوله فتسكون النتيجة أن جميع أحزاب السودان متفقة على وجوب خروجكم منه . وليس الحال كذلك بالنسبة لمصر التي تؤيدها جميع الأحزاب الأخرى ، وهي كما أوضحنا في مناسبات كثيرة تمثل الأغلبية العظمى للسودانيين . فصر إذن لاتعمل على فرض إرادتها على السودانيين ، ولكنها في الواقع تنطق باسمهم وتدافع عن أهدافهم التي هي في الوقت نفسه أهدافها وليس أدعى لاعتباطها من أن ينتهي الحكم القائم الآن في السودان في أقرب وقت ويرد الأمر إلى السودانيين أنفسهم في نطاق الوحدة الطبيعية التي تربطهم بمصر والتي تسلمون أتم أنفسكم بقيام الكثير من عناصرها .

السفير البريطاني — نحن متفقون على كل حال على أن السودانين يريدون الحكم الذاتي ولكن الصورة الظاهرية تنم على أن مصر تفرض على السودانين شكل الحكم الذاتي . في حين أن بريطانيا تأتي أن تفرض شيئا بذاته على السودانين وتصر على استشارتهم ويجعل إلى أن هذا اختلاف في الوسيلة .

وزير الخارجية — قبل أن أرد ما ليكم أود أن أسأل هل أفهم أنكم تسعون بين الحكم الذاتي وبين تقرير مصير السودان .

السفير البريطاني — من الواضح أن السودان لا يستطيع تقرير مستقبله حتى يكون له حكم ذاتي فلا بد من أن يسبق أحدهما الآخر .

وزير الخارجية — فلماذا إذن تعتبرون أن مصر إذ تنادي بالحكم الذاتي للسودان في نطاق الوحدة معها تكون قد فرضت إرادتها على السودان؟ الواقع أن الفرق بيننا وبينكم هو أنكم تريدون الحكم الذاتي للسودانيين خاضعا لحاكم السودان ، وبالتالي للحكومة البريطانية في حين نريده نحن لهم خالصا إلا من روابط طبيعية محدودة تقتضيها جميع العوامل ويتفق عليها المصريون مع الأثرية الكبرى من مواطنيهم السودانيين وهي وحدة الناج والسياسة الخارجية والبلد والشمال والنقد . والحكم الذاتي على هذا النحو أوسع نطاقا على كل حال من أي نظام اقترحتتموه أو اقترحتته إدارة السودان حتى الآن للسودانيين ، وهناك فرق آخر وهو أنكم تريدون استغلال الزمن وتمكين حاكم السودان ومعاونيه من أن يعملوا تحت ستار الحكم الذاتي لتغيير السودانيين من مواطنيهم المصريين كي تصلوا بذلك إلى فصل السودان عن مصر باسم تقرير المصير .

ولا بد لي هنا من أن أكرر أنني سألتكم مرارا ، ما إذا كنتم تقبلون استفتاء السودانيين استفتاء حرا وهذه الحرية لا تتوفر إلا بأن تسحبوا منحه على الفور إدارتكم وقواتكم وموظفيكم .

السفير البريطاني — يجمل إلى أن فكرة مصر عن الحكم الذاتي للسودان تعني الإشراف المصري على كثير من أوجه الحياة السودانية في حين أن فكرة بريطانيا هي الوصول بالسودان إلى الحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير .

أما فيما يتعلق بالاستفتاء فلو أنه كان اقتراحا محمدا للحكومة المصرية لنظرت فيه حكومة جلالة الملك ، ولكنني فهمت أنه ليس اقتراحا محمدا . ومن الممكن أن تخطر على البال أنواع متعددة من الاستفتاء ، منها الاستفتاء تحت إشراف محايد ، ومنها أخذ رأي ممثل

الشعب المنتخبين . ومصر لم توافق حتى الآن على الجمعية التشريعية ولذلك فالمفروض أنها لا تقبل هذه الجمعية كمثلة لجميع آراء السودانيين فلو أن مصر عارفت في إقامة الجمعية التشريعية كمثلة لآراء السودان .

وأود أن أضيف أن انسحاب الموظفين الإداريين والفنيين البريطانيين من السودان قبل الأوان يعود على مصر بنتائج بالغة الخطورة ليس أقلها أهمية ما يتعلق بمياه النيل . ويخيل إلى أن وجهتي نظرنا إلى المسألة كلها متباعدتان إلى حد يوجب علينا أن نتمسك ببعض العوامل الأساسية التي يمكن أن نتفق عليها سواء أكانت هذه العوامل مادية أو غيرها فقد نستطيع حينئذ أن نصيب بعض التقدم .

أما فيما يتعلق بوحدة مصر والسودان تحت الناح المصري فهذا مطلب سياسي ليست بريطانيا على استعداد للمشاركة فيه كما سبق أن ذكرت ، وقد انتزعتكم على بيان المبادئ الذي قدمناه ، فهل توافقون على القول بأن اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل يجعل من الضرورى أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة ؟ فإذا أمكن ذلك ، وإذا استطعنا أن نتفق على مثل هذه الحقائق المادية الأولية فيمكن أن يتم هذا الاتفاق بتبادل مذكرات تدلى فيها مصر بمبادئها فيما يتعلق بمصر والسودان . وكذلك تفعل بريطانيا ، ويبين كل طرف آراءه عن الوضع المقبل للسودان . فما هو رأيكم في فكرة الاتفاق على مثل هذا البيان المشترك الذي نستطيع إعادة صياغته ؟ ضعوا مبدأنا الأول في عبارات أخرى إذا أردتم ، فهو يمثل كل ما يبدو أقصى ما يتفق عليه الطرفان .

وزير الخارجية -- ليس الأمر أمر كلمات أو أمر صياغة ، ولا معنى لأن تبادل مذكرات يبدى فيها كل طرف وجهة نظره دون أن يتفق الطرفان على الجوهر ، فمثل هذا الإجراء لا يستحق أن يسمى اتفاقاً ، وأنتم في الواقع لا تخشرون شيئاً مادام الوضع الحالي في السودان قائماً ، وهذا هو ما نرثون إليه . في حين أننا نرى كما أسلفنا أن الأوان قد آن بعد تطور الوعي القومي في مصر والسودان على السواء لأن تنسحب بريطانيا انسحاباً تاماً من السودان وترك المصريين ومواطنيهم السودانيين يدبرون أمورهم على الوجه الذي يرتضونه وهم بالفعل متفقون في هذا الصدد على حكم ذاتي للسودان في نطاق الوحدة تحت الناح المصري مع وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد . وأنا إذ أكرر هذا المبدأ تهواني في الواقع مسافة الخلف بيننا وبينكم بعد أن سمعت سعادتكم اليوم تقولون إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تشارك فيه .

وأصارع بأن يكون الاتفاق في هذه الحالة مستحيلاً ولا جدوى بالطبع والحالة هذه لأن نجري وراء الصيغ والكلمات ، ثم إنى أسألكم لماذا لا تسامون به مجرد أنه الحق ؟ إن الصداقة التي نريد أن تسود بين الشعبين المصري والبريطاني لا يمكن أن تقوم على إهدار الحق .

أما ما عقبتهم به في شأن الاستفتاء فقد أصبتم كبد الحقيقة حين قلتم إنني لا أقصد به أن يكون اقتراحا من الحكومة المصرية لأن من المستحيل على مصر أن تقترح إجراء استفتاء في بعض أجزاء الوطن الواحد . ولكنني إنما أردت كما هو من حقي أن أعرف مدى جدية ما تكررونه دائما من استشارة السودانين ، والواقع أنكم لو كنتم حقيقة جادين في هذا الأمر لأعلنتم استعدادكم للاستحباب من السودان يمكن أن يجري فيه استفتاء حر . ولكنكم إنما ترمون إلى أمر واحد هو استمرار الحالة القائمة في السودان لأنها من صالحكم ولتنتهوا بها إلى الأغراض التي سبق أن بينتها .

السفير البريطاني — أخشى أنكم قد أسأتم فهمي عندما قلت إن بريطانيا ليست على استعداد للمشاركة على مبدأ الوحدة تحت التاج المصري . نحن لانستطيع المشاركة مقدما في أي مبدأ كهذا ، ولكننا لانرفض أي حل للسألة يوافق عليه السودانيون بملء حريتهم .

وزير الخارجية — ولماذا إذن لا تتركون للسودانيين أنفسهم أن يطالبوا ذلك ، وبهذا يقتصر الأمر بيننا وبينكم على أنكم ذهبتهم إلى السودان بعد احتلال مصر لتعملوا فيه لحساب مصر ، فأنتم اليوم وقد اعترفتم باستقلال مصر وانتهاء احتلالكم لها ترتبون على ذلك نتيجة المنطقية وهي خروجكم أيضا من السودان .

السفير البريطاني — لا أرى فائدة من العودة إلى الحقائق التاريخية على أنني أوصيكم بدراسة المبادئ لتروا ما إذا كان من المستطاع إيجاد دامل مشترك . هل يمكن الوصول إلى مبدأ مشترك نستطيع على أساسه أن نحدد مستقبل السودان ؟ وهل لي أن أقترح بحث ذلك حتى الأسبوع القادم ؟ يجيل إلى أنه من الممكن العثور على مبادئ مشتركة مهما كانت أولية .

وزير الخارجية — قبل نهاية الاجتماع أريد أن أسألكم السؤال الآتي :

لقد حددنا في بيان المبادئ الذي قد حدد سنتين كفترة انتقال يتتبع بعدها السودانيون بالحكم الذاتي فهل لديكم ما تقولونه في هذا الشأن ؟

السفير البريطاني — لا أدري ما الذي تراه الحكومة البريطانية في ذلك ، ولكنني سأطلب رأيها فيه إذا شئتم . بيد أنني أشك فيما إذا كانت تستطيع أن تكون أكثر تحديدا في شأن مدة الحكم الذاتي للسودان مما كانت عليه في بيان المبادئ المقدم منها . على أنني أود أن أشير إلى أنه إذا قبلت التوصيات المنتظرة للجنة التعديل ، فقد يكون للسودان مجالس تنفيذية من السودانين وحدهم في مدة تقل كثيرا عن سنتين .

(٨) من محضر جلسة يوم الخميس ٢٦ يولييه سنة ١٩٥١

(الساعة العاشرة والنصف صباحا)

### الحاضرون

حضرة (صاحب المعالي) محمد صلاح الدين (باشا) سعادة سيررالف ستيفنسون

حضرة (صاحب المعالي) إبراهيم فرج (باشا) سعادة مستر كرزويل

حضرة الأستاذ علي زين العابدين حسني

وزير الخارجية — في آخر الجلسة الماضية ذكرتم أنه إذا قبالت التوصيات التي ينتظر أن  
تقترحها لجنة تعديل نظام الجمعية التشريعية فسيكون للسودان مجلس تنفيذي يكون من  
السودانيين وحدهم في أقل من عامين . ولم يتسع الوقت في تلك الجلسة للتقريب على هذه  
البيانات ، فأود أن أعقب طمها الآن بأن أسألكم ما دتم واقفين على نتائج أعمال لجنة  
التعديل ، هل يكون المجلس التنفيذي الذي أشرتتم إليه مسؤولا أمام الجمعية التشريعية أم  
يكون مسؤولا أمام الحاكم العام ؟ وهل تكون الجمعية التشريعية أو الهيئة التي تحمل محلها بعد  
إقرار التعديل كاملة السلطة أو أن هناك قيودا على سلطتها في صورة حتى اعتراض يحتفظ  
به الحاكم العام ؟ وما هي المسائل التي يشتملها حتى الاعتراض إن كان ؟ وهل لاترون أن من  
الأولى أن يحتفظ بمثل هذا الحق لمصر الذي عين الحاكم العام بدلا من أن يحتفظ به  
للحاكم العام ؟

أرجو أن يكون في استطاعتكم إجابتي على كل هذه الأسئلة لما للإجابة عليها من  
أهمية في إلقاء الضوء على هذه العبارة التي ذكرتموها .

السفير البريطاني — أخشى ألا أستطيع أن أعطيكم ردا مرضيا على أسئلتكم لأن تقرير  
لجنة التعديل لم ينته بعد . وقد كانت اللجنة تنظر في الناحية الدستورية لنظام الجمعية  
التشريعية ، وأعتقد أنها في ساحة إلى مزيد من المشورة القانونية . وقد سمعت أن عضوا أو  
أكثر من أعضاء اللجنة يزعمون لهذا السبب زيارة لندن في هذا الصيف للغرض المذكور .  
وكل ما أعرفه من مباحثات اللجنة أنها تفكر في اقتراح تأليف مجلس تنفيذي مكون من  
السودانيين وحدهم . وليس لدى ما أقوله هذا الشأن أكثر من ذلك وإلى أن يتم عمل في

اللجنة لا تدرى ماذا توصى به في شأن الجهة التي تكون الجمعية التشريعية مسئولة أمامها أو ما هي القيود التي ستوضع على سلطة المجلس التنفيذي أو الجمعية التشريعية ، وأظن أنه من المنتظر أن يصر الريفيون من أعضاء اللجنة على أن يحتفظ بنوع من حق الاعتراض في يد الحاكم العام لحماية مصالحهم . وجلالة ملك مصر هو الذي يعين الحاكم العام للسودان فحق الاعتراض الذي يحتفظ به الحاكم العام يكون حق الاعتراض بتفويض من جلالة الملك .

وزير الخارجية — هل لي أن أسأل كيف وصلت إليكم هذه التفاصيل التي أدليت بها الآن ؟

السفير البريطاني — عانت بها من وكيل حكومة السودان . وعلى أية حال يستطيع معالي فرج باشا أن يعرف كل شيء عنها عند اجتماعه غدا بالسكرتير الإداري .

وزير الخارجية — الذي أردت أن أقوله هو أن إدارة السودان تعرض على إبلاغ الحكومة البريطانية وإبلاغ سفيرها في مصر تفاصيل هذه الأعمال الخطيرة التي تجري في السودان . أما الحكومة المصرية فمنذ أن هذه التفاصيل ولا تهتم حكومة السودان بإطلاعها على ما يجري هناك وهذا أمر على أكبر جانب من الخطورة ، وهو يثبت لكم ما سبق أن كررته من أن حكومة السودان إنما تشمل لحساب الحكومة البريطانية وحدها لا لحساب الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو مفروض في الحكومة الثنائية ولا لحساب رفاهية السودانيين ، غير أن هناك ما هو أخطر فقد سمعت منكم الآن أن بعض أعضاء لجنة التعديل السودانيين يزورون لندن للاستشارة في مهمتهم ، أي أن المسألة كلها سياسة بريطانية تشرف على تنفيذها الحكومة البريطانية نفسها .

ولقد سبق أن اعترضت الحكومة المصرية على مجرد سماح الحاكم العام بمناقشة اقتراح قدم للجمعية التشريعية بشأن الحكم الذاتي ، وتناول الحديث بيني وبين المغفور له مستر بيغن في جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ هذا الاعتراض ، ووعدني مستر بيغن بأن يبذل قصارى جهده حتى لا يقع في المستقبل أي شيء يعكس صفو المحادثات الجارية ، وأنتم ترون الآن أن هذا الوعد لم ينفذ وأن حكومة السودان ماضية في خطط أخطر بكثير مما سبق أن اعترضنا عليه ووعدتمونا بالألا تتكرر .

أما عن إمكانية مباشرة الحاكم العام لحق الاعتراض بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر الذي عينه فإنه لم يكن مفروضا قط أن يتخذ الحاكم العام أي إجراء ذي صبغة دستورية دون موافقة سابقة من الحكومة المصرية .

السفير البريطاني — ملاحظتكم الأولى هي أن إدارة السودان لا تعنى بإطلاع الحكومة المصرية على ما يجري في السودان في شأن هذه الأمور . ولكن أحسبني على حق إذا قلت إن الحكومة المصرية رفضت الموافقة على نظام الجمعية التشريعية أو الاعتراف بها ، ومع ذلك فلو أنكم طلبتم أية معلومات من الحاكم العام لزودكم -حتمًا بكل ما تطلبون ، أما عن زيارة بعض أعضاء لجنة التعديل للندن فإن هذه الزيارة لا تعنى شيئًا إذ لا يمكن الاعتراض على زيارتهم باريس أو نيويورك أو القاهرة أو أى مكان آخر سعيًا وراء المشورة القانونية التي يريدونها .

ولم أذكر أنكم اعترضتم على مناقشة اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية في أحد اجتماعاتكم مع المغفور له ، مستريفن في ديسمبر الماضي ، وأعرف أن مستريفن اعتبر هذه المناقشة في ذلك الوقت بالذات غير مناسبة ولكنه أوضح بجلاء أن الحاكم العام كان في موقف عسير ، وأنه مادامت الجمعية التشريعية قد تألفت فن غير المستطاع منع أعضائها من الكلام ولم يكن مستريفن يستطيع أن يعد بشيء في هذا الصدد .

وزير الخارجية — إن اعتراض الحكومة المصرية على نظام الجمعية التشريعية كان ينبغى أن يمنع قيامها ، ولكن الحاكم العام مضى في تكوينها رغم هذا الاعتراض وهو ما احتجت عليه الحكومة المصرية في حينه ، وقد كان طبيعيًا والحالة هذه أن لا تعترف مصر بالجمعية التشريعية ، وأنتم تعلمون أن العلة في هذا الموقف هي أننا لم نعتبر تكوين هذه الجمعية عملاً يقصد به مصلحة السودانين وإعطائهم نصيبًا من الحكم الذاتي ، ولكنه عمل يقصد به المضى في خطة إدارة السودان التي ترمى إلى فصله عن مصر في حين أن الحكومة المصرية كانت تحرص على أن يتمتع السودانيون بقسط حقيقى من الحكم الذاتي وكان لها في ذلك مشروع منفصل أرسل إلى كل من الحكومة البريطانية والحاكم العام ، وعلى كل حال فإن الخطأ الذى وقع فيه الحاكم العام بالمضى في تكوين الجمعية التشريعية على الرغم من اعتراض الحكومة المصرية لا يبرر ارتكاب أخطاء أخرى بتجاهل الحكومة المصرية فيما اتخذ بعد ذلك من تدابير في السودان بحجة أنها لم توافق على نظام الجمعية التشريعية ، بل كان يجب مراعاة للأصول المعتادة أن يسأذن الحاكم العام كل من الحكومتين في مثل هذه التدابير الخطيرة . ثم إن اعتراض الحكومة المصرية كان بسبب تفاهة السلطة التي أعطيت للجمعية التشريعية وعدم كفايتها ، فإذا كان الحاكم العام قد انتهى إلى الاعتراف بوجاهة اعتراض الحكومة المصرية بدليل أنه كوّن لجنة لتعديل نظام الجمعية التشريعية ، ومنحها سلطانًا أوسع فقد كان عليه أن يدرك أن الأسس يقتضى المشاورة مع الحكومة المصرية أكثر مما يقتضى المشاورة مع الحكومة البريطانية لأن الحكومة المصرية هي التي قالت بعدم كفاية السلطات الممنوحة

للجمعية التشريعية ووجوب التوسع فيها . أما ما وعدنى به المغفور له مستر بينن فلانى أتلهه عليك حرفا بحرف من واقع محضر جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ :

”على أنه مستر بينن يوافق شخصيا على أن إجراءات مناقشات من هذا النوع في المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ وبناء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما في وسعه حتى لا يتخذ في الظروف أى عمل يحمّل بأى حال أن يثير جدلا بين الحكومة المصرية وحكومة جلالته الملك كما أنه هو نفسه يتعهد بأن يبذل غاية جهده حتى لا يقع في لندن من جراء هذه المناقشة أى شيء يعكس جو المحادثات الجارية“ . وهو وعد صريح قاطع لا أظن أن الحاكم العام قد أعاره كبير التفات .

السفير البريطانى — تقولون أولا إن مصر لا تعترف بالجمعية التشريعية ثم تطالبون بعد ذلك أن تستشاروا في الإجراءات التي تتخذ فيما يتصل بها وليس ذلك من المنطق في شيء ، وعلى أية حال فالجمعية التشريعية قائمة ولا أخالكم تفترحون إلغائها . وإنى متأكد أن حكومة السودان على استعداد لتزويدكم بأية معلومات تطالبونها من هذه الجمعية . أما فيما يتعلق بكلام مستر بينن فإنه لم يكن من قبيل الوعد بوقف تقدم السودان نحو الحكم الذاتي . ولكن مستر بينن تعهد بتوصية الحاكم العام الذي بذل ولا شك قصارى جهده في تنفيذ هذه التوصية .

وأود الآن أن أدلى ببعض ملاحظات عامة على ما دار في الاجتماع الماضى :

إن عدم إنكارى لجميع تفصيلات التهم التي وجهت إلى الحكومة البريطانية لا يجب أن يؤخذ كدليل على أنى أوافق عليها . أما فيما يتعلق بالرأى العام في السودان فلا أستطيع أن أصدق أنكم تأخذون المعلومات التي تصل إليكم كقضية مساندة لأنكم لن تسمعوا بالتأكيد شيئا من هذا القبيل من المصادر الموثوق بها أو من أصحاب الرأى المستقل في السودان .

على أنى مع ذلك أجد لزاما على أن أنكر بتاتا واحدة من تهكم ، وهي المكررة بأن بريطانيا العظمى لا غرض لها إلا فصل السودان عن مصر . وبفرض أنكم لا تستطيعون قبول تأكيداتى في هذا الشأن فإن عليكم أن تروا بوضوح أنه إذا كانت هناك كما تؤكدون رغبة جارفة للوحدة مع مصر عند الأغلبية العظمى لسكان السودان الذين يبلغ عددهم ثمانية ملايين فإن من المستحيل قطعا على مئة وخمسين من الموظفين السياسيين البريطانيين وعلى فرقة واحدة من المشاة أن تقف في وجه هذه الرغبة .

كذلك أشعر بأنه يجب على أن أكرر مرة أخرى أن بريطانيا العظمى لا ترفض أى حل للسألة يقبله السودانيون بملء الحرية . وقد تحسبون أنى بهذا أطالب منكم التسليم بالحقائق التي تتبين بها رغبات السودانيين الحقيقية . فالواضح أن الاستفتاء مستبعد ولو لمجرد أن

الحكومة المصرية لا يمكنها النظر في اتخاذ مثل هذا الإجراء أما الحكومة البريطانية فإنها لم ترفض قط اقتراح الاستفتاء لأن مصر لم تتجرعه قط بصفة جديدة . على أنى اعترف بأنى أشك كثيرا في إمكان تنفيذ الاستفتاء من الوجهة العملية .

ولا معدى والحالة هذه من النزول على رأى ممثل الشعب المنتخبين انتخابا حرا . فإذا كانت تريد مصر أن تعرف حقيقة رأى السودانين فعليها أن تتعاون فيما يخص توسيع الأساس الانتخابي للجمعية التشريعية .

وزير الخارجية — نعم إن الحكومة المصرية تستبعد الاستفتاء للأسباب التى شرحتها فى الجلسة الماضية ، ولكنى سألتكم هل تقبلون استفتاء حرا لأتبين جدية ما تكررونه دائما بشأن استشارة السودانين ، وبينت أن هذه الحرية لا تحقق إلا إذا جلوتم مدنيا وعسكريا . فهل تقبلون هذا الشرط ؟

السفير البريطانى — إن هذا الجلاء قبل الأوان يؤدى إلى انهيار صرح الإدارة فى السودان .

وزير الخارجية — إذن فكل ما تنصرونه هو استمرار الحالة القائمة الآن فى السودان ، وبعبارة أخرى استمرار النفوذ البريطانى لىكى تصلوا فى النهاية إلى أغراضكم تحت ستار إدارة السودانين .

أما القول بأن عدد جنودكم لا يتجاوز فرقة واحدة وعدد موظفيكم السياسيين لا يتجاوز مئة وخمسين فهو قول مردود لأن وراءهم الأسطول البريطانى والطيران البريطانى والجيش البريطانى والقاعدة التى تحتونها فى فايد والنى نحتاج على احتلالها ، وهى فى مصر وعلى مقربة من السودان .

والخلاصة بعد هذا كله هى أنى لا أرى أى بارقة تدل على إمكان الاتفاق لأنكم أولا تنكرون حقنا الثابت فى وحدة مصر والسودان ، وثانيا تدعون لأنفسكم ، دون حق ، مسئوليات قبل السودانين لا نقركم عليها ، وثالثا تتعللون بهذه المسئوليات لتعقيد الموقف واستمرار الحالة القائمة فى السودان بحيث يتمنى الوصول إلى حل مرضى .

السفير البريطانى — لقد سبق أن أنكرت أننا نرفض الوحدة ، فنحن لا نرفض أى شىء يقبله السودانيون . وعلى الرغم مما يبدو من تشاؤمكم فيما يتعلق بإمكان الوصول إلى اتفاق فلا زلت أقول إن فى استطاعتنا الاتفاق على أساس مشترك ، فما قولكم فى إعادة صياغة المبادئ بطريق تبادل الخطابات ؟

وزير الخارجية — أكرر أن هذا لا يمكن عمله إلا إذا انفتحتا على الجهر ، والآن هل  
تاتظرون أى ردى فى شأن الجلاء ؟

السفير البريطانى — ليس عندى أمل فى ردى سريع من حكومة جلالة الملك بشأن مسائل  
الدفاع للأسباب التى سبق أن أوضحتها وفى الوقت نفسه يبدو لى أننا قد وصلنا إلى مآزق  
لا نخرج منه ، ولا يسعنى أن أعرب عن أمل فى أنكم لا تقارن فى البرهان شيئاً قاطعاً لا يمكن  
العدول عنه ويحمل من العسيرة استناب المفاوضات .

وزير الخارجية : أحييكم على ردى فى الاجتماع السابق .

السفير البريطانى — لن أتوانى فى إبلاغ هذا كله بالتفصيل الى حكومة جلالة الملك .

## (٩) من بيان مستر موريسون فى مجلس العموم

فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٥١

وأنتقل الآن لتحدث عن السودان الذى يدور المباحثات بيننا وبين الحكومة المصرية  
فى شأن مستقبله ، وتعرضنا هنا مرة ثانية لبعض الانتقادات التى تعوق الحكومة المصرية  
عن معالجة المشكلة على نحو واقعى . فالشعب السودانى — بالرغم من اختلاط الأجناس  
والأديان فيه — قد خطا خطوات سريرة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً مما يهيمه أن يكون  
قومية منظمة تعتمد على نفسها . واعتماد مصر والسودان سوياً على مياه النيل قد ربط  
مصير السودان بمصير مصر . ونحن نأمل أن نرى الشعب السودانى يختار من نوع العلاقة  
التي تقوم بينه وبين مصر على ما يحقق حاجاته على أحسن وجه . ونحن نهدف إلى أن  
يصل الشعب السودانى بأسرع ما يمكن إلى درجة من التقدم يستطيع معها البت فى هذا  
الاختيار بكامل حريته وهو مدرك لمراميه كل الإدراك .

إن بريطانيا لترجو أن تقوم مصر بدورها الكامل معنا فى إرشاد السودانين فى سيرهم  
نحو التطور السياسى . أما التصميم — كما يفعل بعض المصريين — على أن لا فرق هناك بين  
الشعبين السودانى والمصرى فعنا تجاهل الحقائق مما يزيد صعوبة تحقيق التعاون والتفاهم  
الوثيقين بين مصر والسودان . ونحن نرحب بهذا التعاون والتفاهم الوثيقين ونود رؤية نمائهما .

(١٠) من بيان حاضرة وزير الخارجية المصرية فى مجلسى البرلمان

بجاسة ٦ أغسطس سنة ١٩٥١

### ثانيا — عن السودان

لابد لى هنا أيضا من لفظة إلى الماضى لتحكم فى ضوءه على الحاضر حكما الصحيح  
ولاستمد منه عبرة لأنفسنا ولمواطنينا أهل الجنوب .

عندما احتل الانجليز مصر لم يكن لهم أية علاقة بالسودان ولكنهم انتهزوا فرصة احتلال  
مصر وما أدى إليه من سيطرتهم الكاملة على شئوننا فأرغموا الحكومة المصرية على اخلاء  
السودان ثم أرغموها على قبول اشتراكهم معها فى إعادة فتحة ثم أرغموها مرة ثالثة على  
توقيع اتفاق سنة ١٨٩٩ بشأن الإدارة المشتركة للسودان . ومع ذلك كله لم يكونوا فى  
ذلك الوقت يدعون أن للسودان كيانا قائما بذاته أو أن عليهم مسؤوليات قبل السودانين ،  
بل كانوا على العكس يؤكدون ويكررون أنهم يعملون فى السودان باسم مصر وصالح مصر كما  
فعلوا فى حادث فاشودة المعروف ، وكما يدل عليه كثير من تقارير اللورد كرومر . غير أنهم  
على خلاف هذا القول المعسول راحوا يعملون بواسطة حكومة السودان الثنائية اسمالبريطانية  
فعلا على تنفير السودانين بشتى الخدع والمناورات من مواطنيهم المصريين تمهيدا  
لفصل السودان عن مصر على إبقاء جنوب السودان معزل عن شماله ، تمهيدا لفصل  
الجنوب عن الشمال ومن وراء هذا كله نية استعمار شمال السودان وجنوبه على السواء .  
وقد ظهرت هذه النية بجلاء فى سنة ١٩٢٤ حينما انتهزوا فرصة مقتل السردار فأخرجوا مصر  
بقضها وقضيضها من السودان ثم بالنوا فى العدوان فهددوها فى ماء النيل .

والآن بعد أن تنبه الوعى القومى فى مصر والسودان تراهم يلجأون لمناورة جديدة تتفق  
وهذا الطرف الجديد فيبدأون ويعيدون فى إعلان الحرص على رفاهية السودانين والمطالبة  
باستشارتهم ، وبأن يكون لهم حكم ذاتى يفضى فى آخر الأمر إلى تقرير المصير .

أى أنهم عندما كانت مصر فى أول عهد الاحتلال مغلوبة على أمرها لا تستطيع أن  
تناقشهم الحساب كانوا يتذرعون باسم مصر وبالعمل لحساب مصر ليتحكموا فى السودان .  
فلما نهضت مصر مطالبة باستقلال مصر والسودان لم تعاد هجة العمل باسم مصر تغنيهم شيئا  
فتنكروا لها منتقلين إلى هجة أخرى هى فى هذه المرة للكلام باسم السودانين والدفاع عن

مصالحهم وواضح أن المجتنبين متعارضتان إذا ما أبعاد الفارق بين حكم السودان باسم المصريين وبين مطالبة المصريين باسم السودانين بأن يكون للسودان في النهاية حق تقرير المصير .

ومع ذلك دعونا نسالهم من خوطم أن يتحدثوا باسم السودانين ومن حملهم هذه المسؤوليات التي يزعمون اليوم تحملها في السودان . بأي حق تاويني أو قانوني أو أدبي يدخلون هذا المدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانين الذين جمعت بينهم من أقدم العصور رابطة النيل والوحدة الجغرافية والوحدة الاقتصادية ووشائج الجنس واللغة والدين .

والواقع باحضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن الانجليز لم يريدوا خيرا لمصر حينما كانوا يعترفون بأنهم يحكمون السودان باسمها ولحسابها ولاهم يريدون الخير للسودان ، وهم يدعون أنهم يعملون على تمتعه بالحكم الذاتي وتقرير المصير ، ولكنها خديعة يرهون بها إلى استمرار حكمهم في السودان لأطول مدة ممكنة يتسع لهم فيها مجال العمل به منفردين تحت ستار مشيئة السودانين .

ودليلنا على ذلك أن كلامهم المعاد عن الحكم الذاتي تخضع عن نظام الجمعية التشريعية التي لا حول لها ولا سلطان ، بينما أرادت مصر للسودان هيئة تشريعية تتمتع بنصيب وافر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل .

واليوم وقد اضطر الانجليز إلى الاعتراف بما تمسكت به مصر من قصور قرار الجمعية التشريعية عما يستحقه السودان من نظام تمثيل ، نراهم يستبقون لأنفسهم في مشروعات تعديل نظامها مختلف السلطات في صورة حق اعتراض للحاكم العام ، وقد كان الأولى أن يحتفظ بهذا الحق في الحدود التي يتفق عليها ملك مصر الذي عين الحاكم العام .

ثم إننا إذا سألناهم رأيهم عن المدة التي يتمتع بمدها السودان بحكم ذاتي صحيح تراوح تقديرهم بين خمسة عشر عاما وعشرين عاما ، بينما تقدر مصر لذلك عامين اثنين معتمدة في تقديرها على ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة في شأن ليبيا . وليس السودان أقل استحقاقا منها للحكم الذاتي .

بقي تعاليمهم بمشيئة السودانين وهو تعال ظاهر البطلان ، إذ لو كانوا حقا يحترمون هذه المشيئة لأصاحوا لما أجمع عليه السودانيون على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم من ضرورة إنهاء الحكم الثنائي القائم في السودان وجلاء القوات البريطانية عنه . أما مصر فإن الانجليز أنفسهم لا ينكرون أن جانبا كبيرا من السودانين — وهم في الواقع أغليتهم الساحقة — ينادون بالوحدة معها تحت التاج المصري ، ولولا الانحياز ومناوراتهم في السودان تم اليوم للسودانيين

حكهم الذاتي الصحيح في نطاق هذه الوحدة التي اتفق الرأي على أن تتمثل في وحدة الجيش والنقد والسياسة الخارجية، وهذا مالا أحسبه يخفى على فطنة مواطنينا السودانين، كما لا يخفى على فطنتهم أن الجهة التي يحتاج بها الإنجليز في الوقت الحاضر للتفريق بين مصر والسودان تمهيدا لفصل السودان عن مصر ستكون إذا نجحت المناورة سلاح الإنجليز فيها يرمون إليه من فصل جنوب السودان عن شماله .

ألا فليندد المواطنين في جنوب الوادي ادراكا وانتباها لهذا الخطر المزدوج الجسم ، وليوحدوا الصفوف لاتقائه ، وليجمعوا الرأي على أن تكون كلمتهم للإنجليز أخرجوا أتم أولا واتركونا والمصريين نتفق على ترتيب بيتنا في نجوة من الدخلاء الطامعين .

### ( ١١ ) قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١

بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وماحققتها

وبأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### ( المادة الأولى )

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، الخاص بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في المملكة المصرية . وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

#### ( المادة الثانية )

يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ الخاصان بالاعفاءات والميزات المشار إليها في المادة السابقة .

( المادة الثالثة )

على ورزائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير ،  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ  
كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه في ١٤ محرم سنة ١٣٧١ ( ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير الأشغال العمومية	وزير المواصلات بالنيابة
مصطفى النحاس	عثمان محرم	عبد المجيد عبد الحق
وزير الداخلية	وزير المالية	وزير التكوين
فؤاد سراج الدين	فؤاد سراج الدين	أحمد حمزة
وزير الحربية والبحرية	وزير التجارة والصناعة	وزير العدل
عبد الفتاح حسن	محمود سليمان غنام	محمد محمد الوكيل
وزير الزراعة	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة
عبد اللطيف محمود	إبراهيم فرج	محمد محمد الوكيل
وزير الخارجية	وزير المعارف العمومية	وزير الصحة العمومية
محمد صلاح الدين	طه حسين	عبد الجواد حسين
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الأوقاف	وزير الدولة
عبد الفتاح حسن	حسين محمد الجندى	عبد المجيد عبد الحق

( ١٢ ) أمر ملكي رقم ٧ لسنة ١٩٥١

بالتصديق على القرارين الصادرين من مجلسي البرلمان بجاستيمهما المنعقدتين  
في ١٤ المحرم سنة ١٣٧١ ( ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ )

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة

المصرية ؛

وهي المادتين ١٥٦ و ١٥٧ من الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ باقتراح تعديل بعض أحكام الدستور؛

وعلى قرارى مجلسى البرلمان بالموافقة على ضرورة هذا التعديل وموضوعه الصادرين

بجلستهم، المنعقدتين في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ بإجماع الحاضرين من مجلس الشيوخ

وعدددهم ١٤١ من مجموع أعضائه وعدددهم ١٨٠ ، ومن مجلس النواب وعدددهم ٢٨٥ من

من مجموع أعضائه وعدددهم ٣١٩ ؛

أمرنا بما هو آت :

( المادة الأولى )

قد صدقنا على هذين القرارين .

( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بقصر المنتزه في ١٤ المحرم سنة ١٣٧١ ( ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير الأشغال العمومية	وزير المواصلات بالنيابة
مصطفى النحاس	عثمان محرم	عبد المجيد عبد الحق
وزير الداخلية	وزير المالية	وزير التموين
فؤاد سراج الدين	فؤاد سراج الدين	أحمد حمزة
وزير البحرية والبحرية (بالنيابة)	وزير التجارة والصناعة	وزير العدل
عبد الفتاح حسن	محمود ساميان غنام	محمد محمد الوكيل
وزير الزراعة	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الاقتصاد الوطنى (بالنيابة)
عبد اللطيف محمود	إبراهيم فرج	محمد محمد الوكيل
وزير الخارجية	وزير المعارف العمومية	وزير الصحة العمومية
محمد صلاح الدين	طه حسين	عبد الجواد حسين
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الأوقاف	وزير الدولة
عبد الفتاح حسن	حسين محمد الجندي	عبد المجيد عبد الحق

## (١٣) قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥١

بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور بتقرير الوضع الدستوري للسودان  
وتعيين لقب الملك

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### ( المادة الأولى )

تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ، ويستعاض عنها بالنص التالي :

”تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها . ومع أن مصر والسودان  
وطن واحد ، يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص“ .

### ( المادة الثانية )

تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ، ويستعاض عنها بالنص التالي :

”الملك يلقب بملك مصر والسودان“ .

### ( المادة الثالثة )

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره  
بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بتعمر المنزه في ١٥ محرم سنة ١٣٧١ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١)

### فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الموصلات بالنيابة	وزير الأشغال العمومية	رئيس مجلس الوزراء
عبد المجيد عبد الحق	عثمان محرم	مصطفى النحاس
وزير التموين	وزير المالية	وزير الداخلية
أحمد حمزة	فؤاد سراج الدين	فؤاد سراج الدين
وزير العدل	وزير التجارة والصناعة	وزير الحربية والبحرية بالنيابة
محمد محمد الوكيل	محمود سليمان غنام	عبد الفتاح حسن
وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الزراعة
محمد محمد الوكيل	إبراهيم فرج	عبد اللطيف محمود
وزير الصحة العمومية	وزير المعارف العمومية	وزير الخارجية
عبد الجواد حسين	طله حسين	محمد صلاح الدين
وزير الدولة	وزير الأوقاف	وزير الشؤون الاجتماعية
عبد المجيد عبد الحق	حسين محمد البلندي	عبد الفتاح حسن

(١٤) قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١

أوضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يكون للسودان دستور خاص تعسده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره . وتترولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به في السودان بعد التصديق عليه وإصداره .

( المادة الثانية )

تنظم قواعد تكوين الجمعية التأسيسية وإجراءاته بمرسوم .

( المادة الثالثة )

يكفل الدستور المشار إليه في المادة الأولى القواعد الأساسية التالية :

( ١ ) إقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد ، أو من مجلسين . على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخبا كله .  
حق الملك في حل الهيئة النيابية . أو المجلس المنتخب وحده ، إذا ما تقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين ، وإجراء انتخابات عامة جديدة في مدة قصيرة ، تحقيقا لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية .

( ب ) الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

( ج ) إنشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ، وحقه في تعيين وزرائه وإقالتهم ، تقرير مسؤولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم عن أعمال وزارته .

( د ) اشتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية ، بما في ذلك اقتراح القوانين . ولا يصدر قانون إلا إذا قرره الهيئة النيابية ، وصدق عليه الملك .

ضرورة موافقة الهيئة النيابية مقدما على إنشاء الضرائب وتعديلها أو إلغائها ، وعقد القروض العامة ، وعلى الميزانية العامة السنوية الشاملة للإيرادات والمصروفات .

( هـ ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاء على اختلاف درجاتهم .

( و ) كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة ، وفي مقدمتها الحرية الشخصية ، وحرية الاعتقاد ، وحرية الرأي والصحافة ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات كل ذلك في حدود القانون .

( المادة الرابعة )

استثناء من أحكام المواد السابقة ، يحتفظ بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش والتقدم ، فيتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد في حدود الأمر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية .

( المادة الخامسة )

دلى رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ هذا القانون .  
تأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر المنتزه في ١٦ محرم سنة ١٣٧١ ( ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ )

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء  
مصطفى النحاس

رئيس مجلس الوزراء  
مصطفى النحاس

( ١٥ ) من خطاب وزير خارجية مصر

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥١

سيدي الرئيس

.....  
.....

كما أنهم اتبعوا في السودان سياسة مرسومة لفصله عن مصر وفصل جنوب السودان عن شماله .

والواقع أن الأحداث التي جرت في السودان قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن بعدها كانت أنموذجا للاستعمار البريطاني الفاشم ولا يمكن وصفها بأقل من نقض العهد وخيانة الأمانة واليكم بعض الحقائق الصارخة :

عندما احتل الإنجليز مصر لم يكن لهم أية علاقة بالسودان ، ولكنهم انتهزوا فرصة احتلال مصر وما أدى إليه من سيطرتهم الكاملة على شئوننا فأرغموا الحكومة المصرية على إخلاء السودان ، ثم أرغموها على قبول اشتراكهم معها في إعادة فتحه ، ثم أرغموها مرة ثالثة على توقيع اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بشأن الإدارة المشتركة للسودان . ومع ذلك كله لم يكونوا في ذلك الوقت يدعون أن للسودان كيانا فائما بذاته ، أو أن عليهم مسؤوليات قبل السودانين ، بل كانوا على العكس يؤكدون وبكروون أنهم إنما يعملون في السودان باسم مصر ولصالح مصر ، كما فعلوا في حادثة فاشودة المعروف وكما يدل عليه كثير من تقارير اللورد كرومر . غير أنهم على خلاف هذا القول المعسول راحوا يعملون بواسطة حكومة السودان الشائبة اسما البريطانية فعلا على تنفير السودانين بثمتي الخدع والمناورات من مواطنيهم المصريين تمهيدا لفصل السودان عن مصر . وقد ظهرت هذه النية بجلاء في سنة ١٩٢٤ حينما انتهزوا فرصة مقتل السردار فأخرجوا مصر من السودان ثم بالغوا في العدوان فهددوها في ماء النيل .

والآن بمد أن تنبه الوعي القومي في مصر والسودان نراهم يلجأون لمناورة جديدة تتفق وهذا الظرف الجديد فيبدئون ويعيدون في إعلان الحرص على رفاة السودانين والمطالبة باستشارتهم وبأن يكون لهم حكم ذاتي يفضي في آخر الأمر إلى تقرير المصير . أى أنهم عندما كانت مصر في أول عهد الاحتلال مغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تناقشهم الحساب كانوا يتذرعون باسم مصر وبالعامل لحساب مصر ليتحكموا في السودان ، فلما نهضت مصر مطالبة باستقلال مصر والسودان لم تعد حجة العمل باسم مصر تغنيهم شيئا ، فتكروا لها منقلبين إلى حجة أخرى هي في هذه المرة الكلام باسم السودانين والمدافع عن مصالحهم . وواضح أن المجتئين متعارضتان إذ ما أبعد الفارق بين حكم السودان باسم المصريين وبين مطالبة المصريين باسم السودانين بأن يكون للسودان في النهاية حق تقرير المصير .

ومع ذلك دعونا نسألهم من خولهم أن يتحدوا باسم السودانين ومن حملهم هذه المسؤوليات التي يزعمون اليوم تحملها في السودان ؟ بأى حق تاريخي أو قانوني أو أدبي يدخلون هذا المدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانين الذين جمعت بينهم من أقدم العصور رابطة النيل والوحدة السياسية والجغرافية والاقتصادية ووشائج الجنس واللغة والدين .

وإني أستطيعكم أن أفتبس في هذا الصدد عبارة مسترونستون تشرشل نفسه وردت في كتابه « حرب النهر » وهي بالحرف الواحد :

« إذا نظر القارئ في خريطة لحوض النيل لم يسعه إلا أن يندهش لما بينها وبين النخلة من شبه عجيب ، ففي أعلى الخريطة تنتشر منطقة الدلتا الخضراء الخصيبة كأنها الغصون والأوراق . أما الجذع فياتوى قليلا لأن النيل ينحني انحناءة كبيرة في مجراه عبر الصحراء . ولكن الشبه يعود كاملا جنوبي الخرطوم وتبدأ جذور النخلة في أن تمتد بعيدا في أعماق السودان . وإني لا أستطيع أن أتخيل أحسن من هذا تصويرا لعلاقة التعاطف الوثيقة بين مصر ومديرياتها الجنوبية . ومزايا هذه العلاقة متبادلة إذ أن السودان إذا كان كما سلم الوصف من الناحيتين الطبيعية والجغرافية جزءا لا يتجزأ من مصر فإن مصر لا تقل أهمية لنوا السودان » .

سيدي الرئيس :

أود أن أشير إلى أن مستر تشرشل أعرب عن هذه الأفكار عندما كان الانجليز يؤكدون أنهم يعملون في السودان باسم مصر ومصالح مصر .

والواقع أن الانجليز لم يريدوا خيرا لمصر حينما كانوا يعترفون بأنهم يحكون السودان باسمها ولحسابها ولا هم يريدون الخير للسودان ، وهم يدعون أنهم يعملون على تمتعه بالحكم الذاتي وتقرير المصير . ولكننا خديعة يرمون بها إلى استمرار حكمهم في السودان لأطول مدة ممكنة يتسع لهم فيها مجال العمل به منفردين تحت ستار مشيئة السودانيين .

ودليلا على ذلك أن كلامهم المعاد عن الحكم الذاتي تمخض عن نظام الجمعية التشريعية التي لا حول لها ولا سلطان ، بينما أرادت مصر للسودان هيئة تشريعية تتمتع بصيب وافر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل .

ثم إننا حينما سألنا البريطانيين رأيهم عن المدة التي يتمتع بعدها السودان بحكم ذاتي صحيح تراوح تقديروهم بين خمسة عشر عاما وعشرين عاما ، بينما تقدر مصر لذلك عامين اثنين معتمدة في تقديرها على ما قضت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في شأن ليبيا . وليس السودان أقل استحقاقا منها للحكم الذاتي .

لابد أن يكون قد وضح الآن أن هناك وجهها آخر لمسألة السودان يختلف تمام الاختلاف عن الصورة التي جهد الانجليز في نشرها على العالمين . وعلى الرغم من أهمية الحقائق التاريخية التي استرعت إليها نظركم ومن مدلولها البليغ فهي تقصر عن أن تبلغ في الإفصاح والبيان مبلغ الحوادث الجسام التي تجرى الآن في السودان .

سيدى الرئيس — زملائى الأعضاء :

اذهبوا الى هناك لتروا بأعينكم فورة الحماسة المستولية على السودانين لإجلاء القوات البريطانية عن وادى النيل وإنهاء الحكم البريطانى الحاضر فى السودان وتحتقيق وحدته مع مصر .

واذهبوا الى هناك لتروا بأعينكم ماذا يفعل البريطانيون اصعد هذا التيار الجارف . فمن حظر الاجتماعات العامة إلى تحريم المظاهرات إلى اضطهاد الوطنيين إلى أغلاق المدارس إلى جلد الطلاب وهى كبائر من الصعب أن تقنع أحدا بما يزعمه البريطانيون ويكررونه من أنهم يحرصون على رفاهية السودانين .

سيدى الرئيس .

لقد كانت مسألة السودان هدفا لأضخم مقدار يتصوره العقل من التزييف والدعاية المفرضة .

إن الإنجليز اليوم يتظاهرون بأنهم أبطال استقلال السودان . فهل هو استقلال حقيقى أم هو استقلال بريطانى ذلك الذى يقصدون ؟

هل تقبل المملكة المتحدة أن تسحب جميع قواتها وموظفيها من السودان لتفسح المجال لاستفتاء حر يجرى فيه بعيدا عن ضغط الإنجليز ونفوذ الإنجليز ودعاية الإنجليز ؟

إننا نعرف سلفا ما يختاره مواطنونا السودانيون . وإننا نعلم أنهم سيؤكدون من جديد ولاءهم لمليكهم ولوحدتهم الطبيعية مع باقى شعب وادى النيل . ونحن نعلم قبل كل شئ أن وحدة الوادى لا يأتيا الباطل من بين يديها ولا من خلفها . كما نعلم أن القانون والتقاليد لا تسينغ مثل هذا الاستفتاء . ومع ذلك فإننى أعلن من هذا المنبر أمام هذا المجتمع العالمى لشعوب الأمم المتحدة ، أعلن على سبيل التحدى للمملكة المتحدة أننا من جانبنا نقبل أن نسحب موظفيها وقواتنا المسالحة من السودان بشرط أن تفعل المملكة المتحدة نفس الشئ وذلك لتمكين السودانيين من الإعراب بحرية عن مشيئتهم فى استفتاء يهتئ له الجوه الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين . هذا تحد قاطع صريح أوجهه إلى المملكة المتحدة وإني لعل أتم يقين من أن الإنجليز لن يجرأوا على قبوله .

ولن نتخذ مثل تلك المناورة التي بدت في تصريح مستر أنطوني إيدن بجماس العموم البريطانى بشأن السودان أحدا، ولم يكن ذلك التصريح إلا صدى وتكرارا للأسلوب الاستعماري العميق الذي يرمى إلى استدامة السيطرة البريطانية على السودان وإلى إرجاء تمتع السودانيين بتقرير مصيرهم تقريبا حقيقيا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا .

أقرأوا تصريح مستر إيدن لتستخلصوا بأنفسكم الرأى فيه، ثم أقرأوا إذا شئتم إلى جانب هذه التشريعات التي أصدرتها الحكومة المصرية في السادس عشر من شهر أكتوبر والتي رسمت أحكاما واضحة ومریجة تنشأ على أساسها هيئة تمثل السودانيین تمثيلا صحيحا وتقييم للسودان نظاما حقيقيا للحكم الذاتى .